مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (24) – العدد الثالث – يوليو 2023

" الاقتصاد الخفي وأثر دمجه على الإستقرار الاقتصادي "

The hidden economy and the impact of its integration on economic stability.

إعـــداد الباحثة

فاطمة سيد عبد القادر

مدرس الاقتصاد
بالمعهد العالي للعلوم الادارية بسوهاج

تاريخ الإرسال	2023-9-13
تاريخ القبول	2023-10-8
رابط المجلة:	https://jsst.journals.ekb.eg/

ملخص :-

يمثل الاقتصاد الخفي نسبة لا يستهان بها في معظم الاقتصادات في الوقت الحالي ومنها مصر . ويعد تنامي هذه الظاهرة من اكبر التحديات التي تواجه كافة الدول المتقدمة والنامية علي السواء حيث ينرتب عليها مجموعه من الاثار الاقتصادية التي تكون في معظمها سلبية علي المتغيرات الاقتصادية الكلية ، فهو يؤثر علي معدلات البطاله والتضخم نظراً للاطارغير القانوني الذي يحيط بهذه الانشطة الاقتصادية الخفية .

لذلك فان التوجه الحالي للاسنفاده من هذه الظاهرة هو محاولة دمجه في اطار الاقتصاد الرسمي.

الكلمات الافتتاحية :-

الاقتصاد الخفي – الاقتصاد الرسمي – غسيل الاموال – التهرب الضريبي – البطالة

Abstract :-

The hidden economy represents a significant percentage in most economies at the present time, including Egypt. The growth of this phenomenon is one of the biggest challenges facing all developed and developing countries alike, as it entails a set of economic effects, most of which are negative on macroeconomic variables. It affects unemployment and inflation rates due to the illegal framework that surrounds these hidden economic activities.

Therefore, the current tendency to exhaust this phenomenon is to try to integrate it into the framework of the formal economy.

key words :-

The Hidden Economy - Official Economics - Money Laundering - Tax Evasion Unemployment

١/١: المقدمة:

بدأ يطفو على السطح في الآونة الأخيرة مصطلح (الاقتصاد الخفي) حيث انقسمت الأنشطة الاقتصادية فى دول العالم إلى أنشطة رسمية، وأنشطة غير رسمية، ولقد عبر الباحثون عن هذا القطاع من الاقتصاد بعدة مفاهيم مثل "الاقتصاد غير الرسمي" ، "الاقتصاد الموازي" ، "الاقتصاد التحتى" ، "الاقتصاد الاسود" ، "الاقتصاد المغمور" ، "الاقتصاد المرئي" ، "الاقتصاد غير المرئي"، "اقتصاد الظل"، وتندرج كل هذه المفاهيم تحت مظلة الأنشطة الاقتصادية البعيدة عن رقابة الدولة والغير خاضعة للضريبة، ومع حدوث الأزمات الاقتصادية والحروب، يزداد حجم هذه الظاهرة سواء فى الدول المتقدمة أو النامية فهى تمثل خطورة على حسابات الدولة القومية، وخططها التنموية المستقبلية، وعلى الاستقرار الاقتصادي؛ حيث أنه لا يقدم صورة واضحة ودقيقة لحسابات الدخل القومي، ومعدلات البطالة والتضخم، مؤشرات النمو الاقتصادي، والذى يؤدى إلى حدوث خلل وأخطاء جسيمة فى تقرير السياسات الاقتصادية المتبعة سواء كانت سياسة نقدية أو مالية أو تجارية والتي تهدف إلى تقرير النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستوى القومي.

(أمنية رباعي، ٢٠١٤)

٢/١: مشكلة البحث:

أصبحت ظاهرة الاقتصاد الخفي من المشاكل الأساسية التي تواجه اقتصاديات المجتمع الدولي وتتمثل مشكلة البحث فى أنه بزيادة حجم الاقتصاد الخفي تتولد آثار سلبية تقلل من الاستقرار الاقتصادي للدولة ومن فعالية السياسات الاقتصادية .

٣/١: فرضيات البحث:

١. زيادة حجم الاقتصاد الخفي ينتج عنه عدم يقين بالمؤشرات الحقيقة للمتغيرات الاقتصادية؛ مما يؤثر بالسلب على الاستقرار الاقتصادي.
٢. زيادة حجم الاقتصاد الخفي يؤثر على الاستقرار الاقتصادى بشكل سلبي؛ حيث يؤدي إلى زيادة معدل التضخم، والبطالة، لأنه لا يدخل في الحسابات القومية الرسمية.

٣. محاولة دمج الاقتصاد الخفي داخل الاقتصاد الرسمي؛ يؤدي إلى إنخفاض معدلات البطالة والتضخم.

١/٤: أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي فى التأكيد على مدى الانعكاس السلبى لتزايد حجم الاقتصاد الخفى على النمو والاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال أهداف فرعية هى:

- توضيح مفهوم الاقتصاد الخفي وأنواعه وأسبابه.
- توضيح مدى زيادة حجم الاقتصاد الخفي على الاستقرار الاقتصادي.
- معرفة الاثار السلبية للاقتصاد الخفي على الاستقرار الاقتصادي.
- دمج الاقتصاد الخفي مع الاقتصاد الرسمي واثره على الاستقرار الاقتصادي.

١/٥: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث فى الموضوع ذاته حيث تلقى ظاهرة الاقتصاد الخفي وتفاقمها فى الاقتصاد الرسمي إهتمام كبير على مستوى الدول المتقدمة أو الدول النامية؛ حيث يؤثر على فعالية السياسات النقدية أو المالية، ويمكن أن يقف حائلاً أمام تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

١/٦: منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي؛ حيث يتم وصف الظاهرة ومفهومها وأنواعها وأسبابها، وأيضاً يتبع المنهج القياس الذى يوضح العلاقة بين إندماج الاقتصاد الخفي مع الاقتصاد الرسمي.

١/٧: الدراسات السابقة:

لقد تطرقت الباحثة إلى العديد من الدراسات السابقة فى الأدب الاقتصادي لظاهرة الاقتصاد الخفي من جوانبه المختلفة، ومن هذه الدراسات ما يلي:

١-دراسة (حامد المطيري،٢٠١٢) بعنوان " قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية " ، تناولت الدراسة تحليل ظاهرة الاقتصاد الخفى، وتحديد ماهيته، وأسبابه، وطرف تقديره، وآثاره. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثر سلبى للاقتصاد الموازي على المتغيرات الكلية فى الاقتصاد السعودي.

لقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة بشكل كبير من خلال تحديد ماهية الاقتصاد الخفي ، واسبابه والآثار المترتبة عليه ، وكيفية تقديره وقياس الآثر السلبي له على النمو الاقتصادي ، وزيادة البطالة والتضخم في الاقتصاد السعودي وقد اضافت الدراسة الحالية بعض النقاط المتعلقة بتوضيح الآثار الايجابية لأنشطة الأقتصاد الخفي المشروعة وكيفية الاستفادة من دمجها في الاقتصاد الرسمي حيث أنه يستوعب عمالة كثيرة تعمل على انخفاض معدل البطالة .

٢-دراسة (شهاب شيخان، ٢٠١٣) بعنوان: "اقتصاد الظل بين السببية والتحييد " ، تناولت الدراسة تعريف الاقتصاد الغير رسمي، وأسبابه وأبرز أشكاله مع التركيز على جريمة غسيل الأموال كأهم نوع من أنواعه بالنسبة لهذه الدراسة.

قد استفادت الباحثة في الدراسة الحالية من هذه الدراسة كثيرًا من حيث تعريف اقتصاد غير الرسمي ، وابراز اشكاله المختلفة حيث قامت هذه الدراسة بالتركيز على نوع واحد من هذه الأنواع والذي يعتبر من أهم انشطة الاقتصاد الموازي غير القانونية وهي جريمة (غسيل الأموال) . إلا أن الدراسة الحالية اضافت إليها نقاط تتعلق بالتطرق إلى تعريف أنواع الاقتصاد الموازي بشكل عام مع التأكيد على الأنشطة المشروعة فيه ، والوسيلة اللازمة إلى احتواء هذه الظاهرة عن طريق دمج هذه الأنشطة في الاقتصاد الرسمي وتوضيح الآثر الإيجابي لذلك على متغيرات الأقتصاد الكلي .

٣-دراسة (Wedder burn,2009) بعنوان: "أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي"، وتناولت هذه الدراسة أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي، وأكدت النتائج على وجود علاقة عكسية بين الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي.

قد استفادت الباحثة في الدراسة الحالية من هذه الدراسة كثيرًا من خلال ما وضحته هذه الدراسة من تحديد العلاقة العكسية بين الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي ، وقد أضافت إليها الوجه الأخر للاستفادة من الاقتصاد الموازي وهو دمجه في الاقتصاد الوطني واثر ذلك على الاستقرار الاقتصادي بشكل إيجابي .

٤-دراسة (فاطمة الوالي، مصطفى بن شلاط) بعنوان: "طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر في الجزائر"، وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الموازى هو المخرج للفقراء لتحسين مستوى معيشتهم، حيث يعتبر بالنسبة لهم مهرب من الاقتصاد الرسمي المثقل بالأعباء والاجراءات.

قد استفادت الباحثة في الدراسة الحالية من هذه الدراسة بشكل كبير حيث اتفقت معها في محاولة الاستفادة من الأنشطة المشروعة للاقتصاد الخفي في تقليل المشاكل الاقتصادية ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الوطني حيث انه له دور كبير في استيعاب الفقراء وتحسين مستواهم الاقتصادي ، والاجتماعي في الجزائر . إلا أن الدراسة الحالية أضافت نقطة تتعلق بتوضيح آثر دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصادي المصري الرسمي على متغيرات الاستقرار الاقتصادي والتي تتمثل في انخفاض معدلات البطالة والتضخم.

٥-دراسة (حسين عبدالمطلب الأسرج، ٢٠١٠) بعنوان: "انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري"، وتناولت الدراسة حجم القطاع غير الرسمي والذى يبلغ من (٣٠-٧٠%) من إجمالي الناتج القومي بالنسبة للدول النامية؛ مما يحد من الإستفادة من الموارد والطاقات المتاحة فيما، وركزت الدراسة على وضع القطاع غير الرسمي في مصر ومعوقات تحويله إلى القطاع الرسمي .

قد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة كثيرًا في توضيح حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية بوجه عام ثم ركزت على وضع هذا القطاع في مصر ، وكم التحديات التي تواجه تحويله إلى القطاع الرسمي . وقد أضافت الدراسة الحالية نقاط تتعلق بتوضح كيفية القضاء على التحديات التي تواجه دمج القطاع الموازي في القطاع الرسمي المصري ، والتأكيد على العلاقة الإيجابية بين دمجه وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك ما سيوضحه الجزء الاحصائي والقياسي للدراسة.

١/٨: خطة البحث:

وستقوم الباحثة فى هذا البحث بتناول تعريف الاقتصاد الخفي وأنواعه، وأسبابه مع التطبيق على تأثير إندماج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي على الاستقرار الاقتصادي بمتغيراته من بطالة وتضخم؛ وذلك من خلال محاور الخطة البحثية التالية:

- **المحور الأول : ماهية الاقتصاد الخفي ومفهومه – أنواعه – أسبابه).**
- **المحور الثاني : أثاره وكيفية مواجهته ودمجه.**
- **المحور الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة (العلاقة بين دمج الاقتصاد الخفي، والاستقرار الاقتصادي)**
- **النتائج والتوصيات.**

▪ المحور الأول: ماهية الاقتصاد الخفي:

أولاً: تعريف الاقتصاد الخفي:

يقصد بالاقتصاد الخفي أو الاقتصاد (غير الرسمي) أو الاقتصاد (تحت الطاولة) أو (خارج الدفاتر المحاسبية) أو (السوق السوداء) بأنه كل الأنشطة الاقتصادية التي تحدث خارج مجال الاقتصاد النظامي أو الرسمي، حيث تعتبر هذه الأنشطة غير خاضعة للضرائب أو المراقبة من قبل الحكومة؛ وبالتالي فهي لا تدخل ضمن الناتج القومي الإجمالي.

ومع ذلك فقد اختلف العلماء فى تعريف هذا النوع من الاقتصاد فلقد عرفه الاقتصادي (peter Guttmann) بأنه " ينصرف إلى الناتج القومي غير المحسوب أو ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالى الذى كان يجب أن يدخل فى حسابات الناتج القومي الإجمالي؛ ولكنه لم يدخل فى هذه الحسابات لسبب أو آخر"، أما (Smith) فيعرفه بأنه "ذلك القطاع الذى يتضمن كل الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة أو المدرجة فى الهيئات الرسمية للدولة، وتشارك هذه الأنشطة بنسبة فى القيمة المضافة، والتى يجب حسابها فى الناتج المحلى الإجمالي، أما صندوق النقد الدولي فقد عرفه بأنه " الاقتصاد الذى يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط؛ بل يشمل أيضاً كل أشكال الدخل التى يبلغ بها والمتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التى يتم بنظام المقايضة؛ ومن ثم فإن الاقتصاد

الموازي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التى لا تخضع للضريبة بشكل عام إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية ".

(عاطف زيدان ، ٢٠٢١)

ثانياً: أنواع الاقتصاد الخفي وأشكاله: ينقسم الاقتصاد الخفي الى قسمين:

- القسم الأول: أنشطة الاقتصاد الخفي المشروعة غير المسجلة، وهى أنشطة مشروعة فى ذاتها؛ ولكن الإدارة الضريبية لم تهتم بفتح ملف ضريبي أو تأميني لها، ولم يستخرج سجل تجارى أو صناعي خاص بها.

- القسم الثاني: هو الأنشطة غير المشروعة، والمخالفة للنظام العام، وتمثل جريمة يعاقب عليها القانون. وبالنسبة لأنشطة القسم الأول فهي تكون على سلع وخدمات غير مرخصة؛ ولكن مسموحة الإستخدام بحسب الأصل طبقاً للقانون، فهي ينقصها إتباع الإجراءات التى تنص عليها اللوائح والقوانين الحاكمة، ومن أمثلتها ما يلى:

١. اقتصاد الأرصفة والشوارع (Economy of side walks and streets):

وهى الأسواق العشوائية التي تنتشر فى الشوارع وعلى الأرصفة، وفى محطات المترو والقطارات ومن يعمل بها من باعة جائلين ومعظمهم من محدودي الدخل، حيث تفتقد لخدمات المرافق، كما أنها تتخلص من المخلفات بالطرق التقليدية؛ مما يؤدى إلى تلوث البيئة، وإهدار الموارد. وترجع أسباب ظهورها إلى إرتفاع معدلات الفقر، والبطالة، والأمية، والهجرة الداخلية، وافتقاد خدمات الباعة الجائلين للضمان الاجتماعي، ونقص الخدمات الصحية لهم، وغياب القوانين المنظمة ولهذه الأسواق.

ولهذا يكون من الضروري تأسيس نقابة تدافع عن حقوقهم وحل مشكلاتهم مع الجهاز التنفيذي وحمايتهم، واستخراج شهادات صحية لهم بهدف استقطاب هذه الأسواق أعداد كبيرة من العاطلين وبالتالي تحسين الحصيلة الضريبية. (تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٥)

٢. الدروس الخصوصية (Special lessons): وهى من أهم أنواع الاقتصاد الخفي المشروعة فهى لا تخضع لرقابة الحكومة، ولا تدخل فى الناتج القومي الإجمالي، ولقد

أصبحت هذه الظاهرة تهدد بفشل جميع الخطط التى تهدف إلى الإرتقاء بالمنظومة التعليمية، وتعطيل استراتيجية التعليم، وتعانى الأسر المصرية من إنفاق ثلث الميزانية التي تخصص التعليم على الدروس الخصوصية. (الجهاز المركزي للتعبئة، ٢٠١٨)

٣. **مصانع بئر السلم (factories of well)**: حيث يوجد الآلاف من العمال لم يستخرجوا سجلاً صناعياً لمباشرة أعمالهم، فالقانون يشترط ضرورة حصولهم على عضوية إتحاد الصناعات ليتمكنوا من استخراج السجل الصناعي، وأيضاً يلزم القانون كل من بلغ رأس ماله (٥ آلاف جنيه) بالإشتراك فى اتحاد الصناعات. كما أن صعوبة الحصول على التراخيص وتعدد الجهات المانعة، وتعارض القرارات له دور فى ظهور هذه المصانع؛ فنلاحظ مثلاً شعبة مستحضرات التجميل هناك عدد كبير منها لا تعترف بهم وزارة الصحة لا تنطبق عليها معايير صناعة الدواء، كما أن هناك آلاف المعامل والمصانع الدوائية تعمل خارج الشرعية لعدم إنطباق شروط الصحة عليهم. بالرغم من ذلك فإن دولة مثل: الصين يقوم اقتصادها على ما يطلقون عليه (مصنع الغرفة الواحدة). (تقرير اتحاد الصناعات المصرية، ٢٠١٨)

وهناك أنواع أخرى من الأنشطة فى الاقتصاد الخفى تكون مشروعة مثل: البقشيش في المطاعم والفنادق، والتوك توك فى قطاع النقل داخل الأحياء الشعبية فهو يوفر نحو مليون فرصة عمل مباشرة، ولكنه لا يخضع للحسابات القومية، أيضاً العمالة بدون عقود عمل مثل: عمال النظافة فى المدارس الحكومية، والخدمات العامة، والاجتماعية، والشخصية مثل: خدمات الصيانة والإصلاح والمعدات بأقل من قيمتها، وغيرها من الأنواع المشروعة فى الاقتصاد الخفي؛ ولكنها لا تخضع للحسابات القومية.

والقسم الثاني من الاقتصاد الخفي: الأنشطة الغير المشروعة، وهي كما سبق عرضه ما تمثل جريمة تخالف النظام العام ويعاقب عليها القانون مثل:

١. **التهرب الضريبي (Tax Evasion)**: لما كانت الضرائب هي أهم الايرادات العامة للدولة؛ حيث أنها تعتمد عليها في تغطية النفقات العامة بها، لذلك فإن ظاهرة التهرب الضريبي تشكل خطورة علي الاقتصاد القومي بصورة مباشرة حيث تفقد الخزانة العامة للدولة جزء هام من حصيلتها الضريبية؛ مما يؤثر علي قدرتها علي أداء مهامها الوظيفية

من إنتاج السلع العامة وتمويل النفقات العامة. ولمواجهة العجز في الموازنة العامة الناتج عن التهرب الضريبي تتجه الدولة إلي الإقتراض الخارجي أو الداخلي؛ وبالتالي زيادة الدين العام ويتم فرض ضرائب جديدة؛ مما يزيد من العبء الضريبي علي الممولين. ويعرف التهرب الضريبي بأنه محاولة الممول الهروب من دفع الضريبة كلياً أو جزئياً، وذلك بالمخالفة لأحكام قوانين الضريبة وقد يكون التهرب الضريبي عند تحديد الوعاء الضريبي؛ وذلك بإغفال الممول بعض أوجه نشاطه في الإقرار الضريبي الخاص به، كما يمكن ان يكون التهرب عند التحصيل عن طريق سفر الممول أو تحويل أمواله للخارج. (محمد خالد المهايني، ٢٠١٠)

والتهرب الضريبي له أسباب منها:

- غياب الوعي الضريبي لدي الممولين بأهمية الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية التي تهدف لتحقيق النفع العام.
- ضعف العقوبات القانونية التي تردع التهرب الضريبي.
- إرتفاع أسعار الضريبة وتفاقم عبئها علي الممولين؛ مما يؤدي إلي تهربهم منها.
- عدم إلتزام الإدارة الضريبية بمبدأ بإستقلالية السنوات الضريبية؛ حيث تنفصل كل سنة مالية عن الأخرى فيمكن للممول أن يحقق أرباحاً كبيرة في سنة مالية ما وفي سنة أخرى يحقق خسائر؛ مما يؤثر علي نفسية الممول ويدفعه إلي التهرب الضريبي. (علي أبو خزيم، ٢٠١٧)

ومن آثار التهرب الضريبي أنه يفوت علي الخزانة العامة جزء هام من الحصيلة الضريبية التي تستخدم في تغطية النفقات العامة؛ ومن ثم ينخفض الإنفاق العام؛ مما يؤدي إلي إنخفاض الاستثمار؛ ومن ثم انخفاض الإنتاج الذى يتسبب فى حدوث كساد اقتصادي، كما أن التهرب الضريبي يؤدي إلي زيادة التفاوت في الدخول وعدم العدالة بين أفراد المجتمع. (رمضان صديق ،٢٠١١)

٢.غسيل الأموال (Money Laundering): وتعد هذه الظاهرة جريمة معاصرة وتمثل خطر علي الاستقرار الاقتصادي علي مستوي دول العالم، حيث أنها ترتبط بنشاط غير مشروع، وعمليات مشبوهة يتحقق منها دخول طائلة تتم بعيداً عن أجهزة الدولة ولا تسجل

في الحسابات القومية، وتمثل هذه الانشطة مصدر للأموال القذرة التي يقوم أصحابها بغسلها، وذلك بإتباع مجموعة من التحويلات المالية والعينية لتغير صفة هذه الأموال القذرة الغير مشروعة المتولدة من تجارة المخدرات والاسلحة وتزييف النقود وغيرها، التي تتم بمليارات الدولارات وإكسابها صفة المشروعية لتبدو كأنها استثمارات قانونية وتعرف جريمة غسيل الأموال بأنها إعادة تدوير الأموال الناتجة عن الأعمال غير المشروعة، ودمجها في مجالات وقنوات استثمار شرعية؛ وذلك لإخفاء المصدر الحقيقي لهذه الاموال لتبدو أنها متولدة من مصدر مشروع .

(صالح الدين حسن السيسي، ٢٠١٣)

وتمر عملية غسيل الأموال بمراحل ثلاثة هي:

- المرحلة الأولي (مرحلة الإيداع أو التوظيف):

ويقوم صاحب الأموال القذرة في هذه المرحلة بتوظيف أمواله من خلال إيداعها في أحد البنوك والمؤسسات المالية الأخرى سواء داخل بلده أو خارجها، ويسهل التعرف على مودع الأموال ونسبته إلي مصدر الأموال.

- المرحلة الثانية (مرحلة التعتيم أو التمويه):

ويقوم صاحب الأموال غير المشروعة في هذه المرحلة بإخفاء مصدرها الحقيقي، وتضليل أي طريقة للكشف عن مصدرها الحقيقي كي تكون هذه الأموال مجهولة المصدر، وذلك بإجراء عدة عمليات مصرفية معقدة أو يقوم بإبعادها أو نقلها لدولة أخري ليس بها قوانين وأنظمة مالية متشددة في هذا الأمر.

- المرحلة الثالثة (مرحلة الدمج أو المزج):

وتعتبر هذه المرحلة هي الأخيرة لتمام/ إندماج الأموال القذرة في النظام المالي المشروع، واختلاطها بالمال المشروع؛ بحيث تصبح هي أموالاً مشروعة تماماً، ومتولدة من نشاط اقتصادي مشروع، ونلاحظ أن البنك له دور أصيل في المشاركة في مثل هذه العمليات بصرف النظر عن إثبات سوء النية)، حيث أنه يوجد عمليات غسيل أموال كثيرة تتم بمشاركة عدة بنوك في آن واحد، أو عن طريق مراسلين لهم علي مستوي العالم؛ وبالتالي يصعب تعقب هذه الأموال في مرحلة الايداع في بنك خارج بلده سواء كانت الأنشطة المولدة

لها تتحقق في نفس الدولة الأجنبية أو خارجها بحيث تدور هذه الأموال داخل الجهاز المصرفي وخارجه عبر عدة شبكات من بنوك رئيسية وفروع، ومراسلين لهذه البنوك، ويمكن ان تكون هذه الشبكات في دولتين أو أكثر وهناك بعض الأساليب العينية التي يلجأ إليها أصحاب الأموال الغير المشروعة من أجل إخفاء المصدر الأصلي لهذه الأموال مثل:

- قيام أصحاب هذه الأموال بشراء سلع ذات قيمة (لوحات نادرة – قصور – مجوهرات).
- شراء الأراضي والعقارات، ورفع أسعارها بشكل مغالى حتي يدعوا أنهم حققوا أرباح غير عادية بسبب إرتفاع قيمة الأراضي والمباني بشكل كبير حتي يظهر أن دخولهم مصدرها مشروع.
- إجراء العديد من التحويلات المصرفية من البنوك المسحوبة عليها الشيكات أو أي فروع لها بحيث يصعب التعرف علي المصدر الحقيقي للأموال. (حمدي عبدالعظيم، ٢٠١٧)

وتؤثر جريمة غسيل الأموال سلبياً علي الدخل القومي، وتشكل خطر جسيم علي الاقتصاد القومي وتتمثل هذه الآثار فيما يلي:

(١) الأثر علي الدخل القومي وإعادة توزيعه:

نلاحظ أن عملية غسيل الأموال تشتمل علي هروب الأموال القذرة إلي الخارج وهو ما يمثل استقطاع من الدخل القومي، كما يؤدى إلى حرمان الاقتصاد الوطني من استثمار هذه الأموال الخارجة وزيادة الدخل القومي بمضاعف الاستثمار.

كما أن الأساليب العينية المتبعة من قبل أصحاب هذه الأموال تؤدي إلي زيادة معدلات الاستهلاك بشكل يفوق الدخل القومي؛ مما يساهم في حدوث خلل اقتصادي هيكلي لإنخفاض حجم المدخرات دون حدوث نمو مماثل في الناتج المحلي الإجمالي، مع الأخذ في الحسبان أيضاً أن كل الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بعملية غسيل الأموال هي في الأساس أنشطة يتهرب من سداد الضريبة المستحقة ما يسبب عجز في الحصيلة الضريبية السنوية؛ وبالتالي يقلل من قدرة الدولة على تنفيذ المشروعات التنموية والبرامج الإصلاحية للاقتصاد.

كما تتضمن الأثار السلبية لغسيل الأموال التأثير على إعادة توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع حيث يحصل هؤلاء على دخول مرتفعة من جراء هذه العمليات الغير مشروعة بالمقارنة بالمواطن العادي الكادح، كما أن تهرب هؤلاء من سداد الضريبة المقررة عليهم

يتسبب فى قيام الدولة بفرض ضرائب جديدة تثقل كاهل الفئات المحدودة الدخل؛ وذلك لتعويض العجز فى الايرادات العامة. (ايهاب الموسوى، ٢٠١٨)

(٢) الأثر على الاستقرار الاقتصادي:

يؤثر غسيل الأموال سلباً على التوازن والاستقرار الاقتصادي من خلال ما يلى:

(أ) الأثر على معدل البطالة: حيث تؤثر عملية غسيل الأموال على زيادة معدلات البطالة على مستوى الدول المتقدمة والدول النامية على حد السواء فهروب الأموال إلى الخارج يعمل على تحويل جزء من الدخل القومي للدولة إلى الدول الأخرى؛ مما يقلص حجم الإنفاق على الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص عمل الأفراد، كما أن أصحاب هذه الأموال مستوى الاستهلاك عندهم كبير بدون الاستثمار فى المجالات الإنتاجية المختلفة التى تعمل على تشغيل العاملين.

(ب) الأثر على معدل التضخم: تعمل عمليات غسيل الأموال على زيادة المستوى العام للأسعار وإرتفاع معدلات التضخم؛ حيث أن ضخ تيار نقدى فى الدولة من خلال إرتفاع الميل الحدى للاستهلاك لفئات غسيل الأموال؛ حيث تزداد القوة الشرائية لديهم؛ مما يعنى زيادة الضغط على المعروض السلعي وتقل المنفعة الحدية للنقود، فتزيد الأسعار، ويحدث تضخم من جانب الطلب الكلى في المجتمع مصحوب بإنخفاض القوة الشرائية للنقود.

(ج) أثر غسيل الأموال على اتخاذ القرارات الاقتصادية:

نظراً لأن أنشطة غسيل الأموال تكون غير قانونية وبعيدة عن رقابة الدولة فهي تعتمد على بيانات مضلله وغير دقيقة ، واحصائيات يلتبس فيها عوائد هذه العمليات على أنها عوائد مشروعة مما يؤثر على رشادة القرارات الاقتصادية لمتخذي ومنفذي السياسات الاقتصادية.

(حمدى عبدالعظيم،٢٠١٧)

ثالثاً: تجارة المخدرات (Dealing drugs): تعتبر تجارة المخدرات من أخطر المشكلات الاجتماعية ذات التأثير الاقتصادي، خاصة وأن أرباحها الكبيرة التى تتولد عنها تمكنهـا مـن

تطوير وسائل الإتجار فيها بشكل أسرع من تطوير وسائل مواجهتها، كما أن النسبة الكبيرة التى تتعاطى هذه المخدرات هم الشباب أهم عنصر فى العملية الإنتاجية؛ مما يضيع على الاقتصاد القومى أرباح طائلة، إضافة إلى تراجع مستوى التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة الشاملة.

(تقرير الأمم المتحدة للمخدرات،٢٠٢٠)

رابعاً: السوق السوداء للنقد الأجنبي: (Black market of foreign exchange)

تنتشر هذه الظاهرة فى الدول النامية أكثر من الدول المتقدمة، حيث تنشأ السوق السوداء بسبب النقص الحاد، والمستمر فى ايرادات الدولة من النقد الأجنبي، وتظهر السوق السوداء للعملة الأجنبية لعدة أسباب منها:

(أ) قيام البنك المركزي بالتحكم فى سعر الصرف الأجنبي وخاصة الدولار دون تركه لجانب العرض والطلب؛ مما أدى إلى وجود سعرين فى سوق الصرف الأجنبي إحدهما رسمي وهو المعلن من قبل الجهاز المصرفي، والآخر هو الأعلى فى القيمة وهو سعر السوق الموازية والسوداء.

(ب) حدوث أزمات مالية ونقدية فى الدول التى تتبع نظام الصرف الثابت؛ مما يعمل على ظهور فجوة بين القيمة الحقيقة للعملة وسعر الصرف المحدد من قبل البنك المركزي قليلة فإنه يؤدى لزيادة هذه الفجوة فيتجه المتعاملون فى سوق الصرف إلى السوق السوداء بحثاً عن السعر الحقيقي للعملة.

(ج) أيضاً قلة وندرة العملة الصعبة تؤدى إلى زيادة الطلب عليها؛ مما يترتب عليه إرتفاع سعرها لأعلى سعر ممكن مما يشجع على ظهور السوق السوداء.

(د) إرتفاع أسعار السلع المستوردة.

وبالنسبة لمصر فقد ظهرت السوق السوداء فى مصر قبل إتباع سياسات الإصلاح الاقتصادي فى عام (١٩٤٧) بعد خروجها من منطقة الإسترليني، ثم فى عام (١٩٥٦) بعد العدوان الثلاثي وأيضاً فى عام (١٩٦٢) بعد استنزاف احتياطي عملاتها لدفع تعويضات (التأميم وبناء السد العالي)، وظهرت كذلك بعد حرب عام ١٩٦٧، وما تلاها من حرب الاستنزاف؛ حيث شهدت مصر نقص شديد في العملة الأجنبية؛ مما دفع للاستيراد بدون

تحويل عملة من قبل البنوك والذى أدى إلى إنتعاش السوق السوداء، ومن ذلك الوقت أصبحت السوق السوداء واقع مصري مستمر. وبإتباع مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك بالإتفاق مع صندوق النقد الدولي (فى التسعينات) حيث تم تحرير سعر الصرف الجنية ليتجدد حسب قوى السوق، وإعطاء الأفراد والشركات الحرية بالتعامل فى النقد الأجنبى وثبات سعر الصرف فلقد تم السيطرة على السوق السوداء فى هذه الفترة، أيضاً فى الفترات بين عامى(٢٠٠٥-٢٠٠٩)، والفترة من النصف الثاني لعام ٢٠١٧، وحتى عام ٢٠٢٠ كانت تعاملات السوق السوداء هادئة ومسيطر عليها، أما حالياً فى هذه الفترة وبعد إندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية عادت السوق السوداء فى مصر للنشاط مرة أخرى بعد موجة التضخم العالمية، وأزمة نقص النقد الأجنبي لإرتفاع أسعار الواردات، وهروب الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، وإنخفاض معدلات السياحة، ولقد قامت الحكومة بعدة إجراءات للسيطرة على الإحتياطي من الدولار مثل: ترشيد الإستيراد كما حصلت على قرض من صندوق النقد الدولي مقابل برنامج للإصلاح الاقتصادي، والتحرير الكامل لسعر الصرف، وبيع أصول حكومية.

وتتعدد مخاطر السوق السوداء للنقد الأجنبي؛ حيث تؤدى الى تراجع الاستثمار المحلى ،ونمو الائتمان مع عدم اليقين للوصول إلى العملة الصعبة، وإنخفاض الاستثمار الأجنبي، وهروب رؤوس الأموال للخارج عبر قنوات غير رسمية، وتنامى أنشطة الجريمة والفساد وتمويل الإرهاب لأن هذه السوق تكون بعيدة عن الرقابة. (فاطمة الزهراء الفجغ، ٢٠١٨)

- **خصائص الاقتصاد الخفي وسماته:**

- النقص الشديد فى الاطر التنظيمية والتنافسية للسوق، حيث أنه لا يخضع لقوانين العمل بالنسبة لتحديد حجم السوق أو الانشطة الاقتصادية.

- لا يلتزم بالتشريعات والقوانين الصادرة من الدولة التي تتوفر لممارسة الأنشطة الاقتصادية كالترخيص، ولا يخضع لقوانين العمل والضمان الاجتماعي، ولا تدخل أنشطته ضمن الحسابات القومية للدولة كالناتج المحلى الإجمالي فيتم تقديره بأقل من القيمة الحقيقة له.

- أيضاً تتسم الأنشطة الاقتصادية له بالسرية لتكون بعيدة عن الرقابة، وكذلك التهرب من كافة الإلتزامات المستحقة على هذه الأنشطة الاقتصادية.

- يتسم الاقتصاد الخفى بتواجد كل الأنشطة الاقتصادية من المقايضة وحتى التجارة الالكترونية، كما أن العاملين به من كافة الأعمار والمستويات التعليمية المختلفة، ويوجد فى الدول النامية والمتقدمة على حد السواء.

* كما أن الأنشطة الاقتصادية التى تمارس داخل هذا الاقتصاد، لها خصائص معينة مثل:

١. تعتمد هذه الأنشطة على تكنولوجيا كثيفة العمل لا توازن بين عنصري العمل ورأس المال فى عملية الإنتاج، وتستخدم الموارد الأولية ذات المنشأ الداخلي، ويتجه معظم الإنتاج للسوق الداخلي، وتمارس هذه الأنشطة فى المنازل المخالفة بشكل خاص.
٢. تعتمد هذه الأنشطة على السيولة النقدية ورؤوس الأموال قليلة الحجم، ونستفيد من خدمات البيئة التحتية الموجودة فى الدولة.
٣. لا يوجد توازن فى أجور العاملين بهذه الأنشطة، فيوجد اتجاه من بعض العاملين للإكتناز والثراء السريع، حيث تتجه هذه الأنشطة للتهرب الضريبي.
٤. لا يوجد فواصل بين عملية الإدارة والملكية؛ فمالك النشاط هو نفسه المدير وتتم هذه الأنشطة فى أماكن ثابتة ومحدودة مثل: ورش الميكانيكا، والملاهي البيئية، والمحلات التجارية، وقد تتم أيضاً في أماكن غير محددة ولا يتم تسجيلها بشكل رسمي مثل: عمال الأجرة، والدروس الخصوصية. (فتحي زين،٢٠٢١)

- **أسباب ظهور نحو الاقتصاد الخفي:**

يوجد العديد من العوامل والأسباب التي تؤدى إلى ظهور الاقتصاد الخفي، وأيضاً إتساعه ونموه، وذلك على النحو التالي:

أولاً: العوامل الاقتصادية: وتكون بسبب التدخل المفرط الدولة فى الحياة الاقتصادية، والذى تسبب في حدوث مشاكل اقتصادية، تؤدى لظهور الاقتصاد الخفي، ومن هذه العوامل:

(أ) نقص السلع: حيث أن نقص العرض من السلع الكمالية الاستهلاكية فى السوق الرسمية، والنظام الخاص بالأسعار في الغالب يكون غير مناسب، ولا يعكس مستوى ندرة هذه السلع؛ مما يعمل على زيادة الطلب عليها، ويؤدى إلى ظهور أنشطة الاقتصاد الموازي للوفاء بإحتياجات الطلب الزائد عليها.

(ب) زيادة العبء الضريبي: حيث أن إرتفاع معدلات الضرائب على الأفراد تمثل دافع أساسي للإتجاه نحو أنشطة الاقتصاد الخفي، والتي تكون غير مسجلة؛ وبالتالي لا تدفع ضرائب، وتجد مجال للتحايل والتهرب الضريبي.

(ج) الهيكل الاقتصادي والأزمات الاقتصادية: حيث تعد برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي من أهم أسباب ظهور الاقتصاد الخفي، حيث تتولد عن هذه البرامج زيادة فى معدلات (البطالة – الفقر) الأمر الذى يهيئ الوضع لممارسة الأنشطة الموازية. وعلى الجانب الآخر نجد أن الأزمات الاقتصادية وتأثيراتها عى دخول العمال بالإنخفاض تؤدى أيضاً إلى الدخول فى الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، ولتعويض النقص فى الدخل، ورفع مستوى المعيشة للعمال.

(د) دور المشروعات الصغيرة: يكمن دور المشروعات الصغيرة فى نمو الاقتصاد الخفي فى اعتماد معاملاتها على النقود السائلة، حيث أن الأنشطة التي تقوم معاملاتها على السيولة تسهل من الأنشطة الموازية، وهذه المشروعات تفرض عدم وجود ضرائب تفرض عليها لأن هذه الضرائب تعرضها للإفلاس). (ايهاب على الموسوي ٢٠١٨)

ثانياً: العوامل الاجتماعية: بالرغم أن الاقتصاد الخفي هو ظاهرة اقتصادية بالمقام الأول، وأدت إلى ظهورها ونموها عوامل اقتصادية؛ إلا أن هناك عدة عوامل اجتماعية ساهمت في تشكيل وبروز هذه الظاهرة ومنها:

(أ) انخفاض مستوى الدخل: حيث يؤدى انخفاض مستوى الدخل إلى زيادة معدلات البطالة؛ وبالتالي زيادة الفقر؛ مما يسهم فى إنتشار معدلات الجريمة مثل: تجارة المخدرات وغيرها والتي تعد من الأنشطة الأساسية غير المشروعة فى الاقتصاد الخفي.

(ب) الزيادة السكانية: حيث أن النمو السكاني يولد فائض فى العمالة يزيد من معدل البطالة فى الدول النامية بوجه خاص، حيث لا يستوعب سوق العمل الرسمى هذه العمالة الزائدة فتتحول إلى أنشطة القطاع الموازي، كما أن عنصر الهجرة من الريف إلى المدن له دور في المساهمة في نمو القطاع الغير رسمي، حيث يلجأ الأفراد المهاجرون إلى تحسين المستوى المعيشي لهم بالإنخراط فى أنشطة الاقتصاد الخفي.

(ج) الأنظمة الإدارية والقيود الحكومية: حيث زيادة التعقيدات فى النظم الإدارية، والقيود الحكومية وكذلك عبء الإجراءات، والتحكمات البيروقراطية، يؤدى إلى التحايل على قوانين العمل، وممارسة أنشطة غير قانونية تعمل على نمو الاقتصاد الخفي.

(د) الفساد الإداري: حيث أثبتت بعض الدراسات أن البلدان التي يكثر فيها الفساد ينمو فيها اقتصاد الظل بشكل كبير.

ومما لاشك فيه فإن العولمة لها تأثير على تنامى أنشطة الاقتصاد الخفي، وإنتقاله عبر الدول والاقتصادات المختلفة. (مسمش،٢٠١٧)

- محددات الاقتصاد الخفي: من خلال الدراسات التي تناولت الاقتصاد الخفي تم الإتفاق على أن أنشطة هذا القطاع تنمو بشكل متزايد؛ وفقاً لمجموعة من المحددات، وتختلف هذه المحددات من دولة لأخرى على النحو التالي: فقد قامت دراسة (Goel & Nelson, 2016) بتقييم التأثيرات القوية للأسباب والعوامل المختلفة للاقتصاد الخفي بالاعتماد على بيانات (١٣٣) دولة لعام٢٠٠٦ وبإستخدام تحليل الانحدار (طريقة المربعات الصغرى Ols) توصلت النظرية إلى أن هناك عدة متغيرات للاقتصاد الكلى تؤثر فى الاقتصاد الخفي مثل: حجم (الناتج المحلى الإجمالي – التضخم – حجم الحكومة – زيادة العبء الضريبي).
- بينما حاولت دراسة (الزايدى، ٢٠١٨) التوصل إلى معرفة العلاقة بين حجم الاقتصاد الخفي ومحدداته على عينة من دولة ليبيا في الفترة (١٩٦٢-٢٠١٢)، وبإستخدام المنهج القياسي توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين حجم الاقتصاد الخفي، ومحدداته والتي تتمثل في (الضرائب – البطالة – الإجراءات الحكومية المعقدة).
- أما بالنسبة لدراسة (Atesao gaoglmetal, 2018) فهدفت الى التحقق من المحددات المؤثرة على ظاهرة الاقتصاد الخفي فى (٢٣ دولة) من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك فى الفترة (١٩٩٩-٢٠١٥) وتمثلت فى (معدل البطالة – إنخفاض نسبة التوظيف فى القطاع العام – زيادة السكان من الشباب – نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي – نسبة رأس المال الى الناتج – العوامل الثقافية والتاريخية – العوامل المؤسسية – العوامل التنظيمية – العوامل الجغرافية).
- أما بالنسبة لدراسة (عمرو جامع، ٢٠٢٠) فقد هدفت للتوصيل الى المحددات الرئيسية للاقتصاد الخفي في دولة السودان في الفترة (١٩٩٩-٢٠١٥) ومن خلال الأسلوب القياسي توصلت لوجود علاقة سببية بين المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية وبين حجم الاقتصاد الخفي وهذه المحددات الرئيسية هي: (ارتفاع معدلات البطالة – مستويات الفقر – انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي).

- **الآثار المترتبة على ظاهرة الاقتصاد الخفي:**

توجد مجموعة من الآثار المترتبة على الاقتصاد الخفي على الدولة وهى تبدو فى الغالب سلبية؛ ولكن هناك بعض منها يعتبر آثاراً إيجابية، وتتمثل هذه الاثار فيما يلى:

أولاً: الآثار السلبية للاقتصاد الخفي:

١. الأثر على الإيرادات الضريبية للدولة:

يعتبر هذا الأثر من أهم الآثار السلبية للاقتصاد الخفي، حيث أنه يعنى أن هناك دخول تحقن فى داخل الاقتصاد، ولا يدفع عنها ضرائب. وذلك بسبب التهرب الضريبي للأصحاب هذه الدخول، وخاصة ضريبة القيمة المضافة، وضريبة المبيعات؛ مما يؤدى إلى فقد كبير فى حصيلة الإيرادات العامة، والتي تؤدى إلى أن معدلات الضرائب على الدخول فى الأنشطة الاقتصادية الرسمية تصبح أكبر من اللازم، حيث أن الإيرادات الحكومية تكون أقل من القدر المطلوب لتغطية الإنفاق العام؛ ومن ثم يتولد عجز فى الموازنة العامة بسبب الإخلال بقاعدة العدالة الضريبية، حيث أن أصحاب الأنشطة الخفية يتمتعون بالسلع العامة، وخدمات الدولة ذات النفع العام دون دفع المقابل لها المتمثل فى الضريبة، ولقد بلغ مقدار الفقد الموازنة العامة من الحصيلة الضريبية بنحو (٤٠٠) مليار جنيه والتي تغطى ما يقرب ٨٥% من إجمالي العجز الكلى (٤٧٥) مليار جنيه. (الفقى، ٢٠٢١)

٢. الأثر على الناتج المحلى الإجمالي:

يتم حساب الناتج المحلى الإجمالي للدولة عن طريق مجموع المكونات الآتية: الإنفاق الاستهلاكي، الإتفاق الإنتاجي، والإتفاق الحكومي، وصافى القطاع الخارجي (الصادرات– الواردات)، ولذلك تعتبر أنشطة الاقتصاد الخفي خارج حساب الناتج المحلى الإجمالي، ولا تدخل الحسابات القومية. على الرغم من أن أرقام هذه الأنشطة لها أهمية سواء كانت دقيقة أم لا؛ حيث أنها تستخدم فى وضع السياسات الاقتصادية الخاصة بالدولة، فنجد أن البنك الفيدرالي الأمريكي يعتمد على هذه الأرقام فى تحديد أسعار الفائدة وإنشاء السياسات النقدية.

٣. الأثر على النمو الاقتصادي:

من النقطة السابقة عن أثر الاقتصاد الخفي على الناتج المحلى الإجمالي تلاحظ أن الاقتصاد الخفي ينتج عنه بيانات ومعلومات غير دقيقة فهو يتسبب فى جعل معدلات النمو الحقيقي تختلف عن معدلات النمو غير الرسمي، حيث أن معدلات النمو فى الناتج التى لا تأخذ فى اعتبارها الاقتصاد الخفي تكون بأقل من معدلات النمو الحقيقي، لأن الناتج تم تقديره بأقل من قيمته الفعلية، حيث يكون معدلات النمو فى الاقتصاد الخفي أكبر من مثيلها فى الاقتصاد الرسمي، فعلى سبيل المثال فى الولايات المتحدة وجد في خلال الفترة من (١٩٧٧-١٩٧٩) أن معدلات النمو الرسمي فى الاقتصاد الخفي بلغت (٨.٣%) مقارنة بـــ (٧.٩٥) فى الاقتصاد الرسمي، ولقد اهتمت الدراسات التطبيقية والنظرية بدراسة أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي فأثبتت بعض هذه الدراسات أن هناك أثر سلبى للاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي، والبعض الآخر الدراسات وجد أن هناك أثر إيجابي، كما استنتجت بعض الدراسات عدم وجود أثر للاقتصاد الخفي على النمو، ولا علاقة بينهما الاقتصادي، ففي دراسة حاولت قياس أثر الاقتصاد الخفى على النمو الاقتصادي فى الجزائر في الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧) وتوصلت النتائج لوجود علاقة سلبية بينهما فى الأجل القصير؛ أما بالنسبة لدراسة (Goel & Schneider, 2017) ، فتوصلت إلى أن فى الولايات المتحدة كان الأثر سلبى قبل الحرب العالمية الثانية على النمو الاقتصادي؛ بينما بعد الحرب العالمية كانت العلاقة إيجابية بين الاقتصاد الخفي، ومعدل النمو الاقتصادي. (الرباعي، ٢٠١٤) ، (مودع، ٢٠٢١)

كما هدفت دراسة (Zaman & Goschin, 2015) إلى تقدير أثر الاقتصاد الخفي فى رومانيا على النمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٢) فلم تتوصل من خلال طريقة المربعات الصغرى إلى معرفة أثر الاقتصاد الخفي على معدل النمو الاقتصادي، وتوصلت إلى وجود علاقة بينهما؛ ولكن لم تصل إلى نوعية هذه العلاقة هل هي إيجابية أم سلبية.

٤. الأثر على تحقيق الاستقرار الاقتصادي: ويتمثل هذا الأثر في توضيح تأثير الاقتصاد الخفي على كلا من معدل البطالة، ومعدل التضخم كالآتي:

(أ) أثر الاقتصاد الخفي على معدلات البطالة: أثبتت الدراسات أن حوالى ربـــع قـــوة العمـــل بالولايات المتحدة تعمل في الاقتصاد الخفي؛ حيث يعمل هذا الاقتصاد على خلق العديد من فرص العمل؛ مما يؤدى لجذب نسبة كبيرة من العاطلين، وذلك لعدم مقدرتهم على الحصول

على عمل في إطار الاقتصاد الرسمي، وحيث أن هذه العمالة تكون غير مسجلة كقوة عاملة معترف بها فتشكل مشكلة في تقرير نسبة البطالة في الدولة، وتؤدى إلى نتائج مضللة وغير صحيحة فتقدر نسبة البطالة بأعلى من معدلاتها الحقيقة؛ ومن ثم يتم تطبيق سياسة توسعية ينتج عنها نتائج عكسية على هيكل الاقتصاد فى الدولة؛ حيث يتم توظيف عدد كبير من العاطلين من خلال استيعاب أنشطة هذا القطاع الموازي؛ ولكن هذا التوظيف يعيق السياسة الاقتصادية ويجعلها غير قادرة على الملائمة بين الموارد والإمكانيات؛ وبالتالي لا تتحقق الكفاءة، وبذلك تكون هناك علاقة موجبة بين الاقتصاد الخفي وبين معدلات البطالة.

(ب) الأثر على معدلات التضخم:

تقدم الحكومة بعض السلع والخدمات بأسعار مدعمة، ويقوم الاقتصاد الخفي بتقديم نفس هذه السلع بأسعار أقل من السعر المدعم، وبالتالي تنشأ حالة من التشويه فى الأسعار المحلية، بحيث تزداد الأسعار فى الاقتصاد الرسمي بمعدل أكبر من معدلات زيادتها فى الاقتصاد غير الرسمي فيكون معدل التضخم مقدراً بقيمة أعلى من قيمته الحقيقية. وبالنسبة للدول النامية فتوجد بهما السوق السوداء والتى تكون فيه معظم السلع مدعمة، وتخضع الأسعار للتخفيض الجبري، وبذلك نجد أن بيانات التضخم تكون متحيزة بشكل كبير، لأن الأرقام القياسية للأسعار المحلية تكون منخفضة جداً عن الأرقام القياسية للأسعار على السلع الحقيقية، وتكون حصص الاستيراد من بعض السلع محددة مع وجود فائض كبير في الطلب على السلع؛ حيث أن مجموعة السلع المستخدمة فى حساب الرقم القياسي للأسعار هي في الأصل سلع لا تأخذ فى حساباتها الاقتصاد الخفي، ويحدث تحيز كبير فى بيانات التضخم، وتلغى التعامل مع بيانات هذا القطاع، وتأخذ بالأسعار الرسمية للسلع والخدمات، ونلاحظ من خلال دراسة بيانات من البنك الدولي عن علاقة الاقتصاد الغير رسمي بمعدلات التضخم تلاحظ ان هناك علاقة عكسية بينهما. وعلى هذا تكون العلاقة بين الاقتصاد الخفي مع معدلات البطالة علاقة موجبة ضعيفة أو بالنسبة للعلاقة بين الاقتصاد الخفي، ومعدل التضخم فهي سالبة قوية؛ مما يؤدى إلى عدم الاستقرار الاقتصادي فى الدول النامية بالمقارنة بالدول المتقدمة؛ وذلك لأن الاقتصاد الخفي يتولد عنه نوع من المغالاة فى المؤشرات الحقيقية للتضخم، والبطالة، فتوجه السياسات الاقتصادية مشكلات غير واقعية وتتخذ إجراءات مضادة تؤدى لعدم الاستقرار الاقتصاد الرسمي بشكل يجعل المشكلات غير الحقيقية مشكلات حقيقة. (مشمس، 2017)

٥. الأثر على السياسة النقدية:

تم الإحتفاظ بالنقود في صورة سائلة – لإجراء المعاملات في الاقتصاد الخفي، لذلك فإن الطلب على النقود يكون قليل المرونة بالنسبة لأسعار الفائدة، لأن الحاجة للتهرب من دفع الضريبة، والرغبة في إخفاء الانشطة الاقتصادية تكون قوية في هذا القطاع كما يظهر تأثير الاقتصاد الخفي على السياسة النقدية من خلال حركات الإحتياطات النقدية، والأرصدة السائلة فى البنوك التي تكون خاضعة لسيطرة البنك المركزي؛ حيث لابد وأن يتم تحليلها بعد استبعاد النقود السائلة التي في حيز نظام الاقتصاد الخفي. وفى حالة توجيه السياسة النقدية؛ بما يتناسب مع الدخل القومي الحقيقي يكون من الصعب على البنك المركزي تنفيذ توسع نقدى لأن السياسة النقدية تتحدد فقط على أساس الاقتصاد الرسمي دون اعتبار الاقتصاد الخفي.

٦. الأثر على كفاءة توزيع الموارد:

حيث لا تخضع الدخول في ظل الاقتصاد الخفي للضرائب، فإنه يحدث تحول في تخصيص الموارد اتجاه أنشطة الاقتصاد الخفي، والبعد عن الاقتصاد الرسمي، ويستمر هذا التحول للإستفادة من عدم دفع الضرائب حتى يحدث نوع من التفاوت، عدم العدالة بين معدلي العائد الناتجين من كل من الاقتصاد الرسمي والغير رسمي؛ مما يؤثر على مستوى الكفاءة فى تخصيص الموارد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

٧. التأثير على البيئة:

يعمل الاقتصاد الخفي على تلوث البيئة، من خلال الكميات الكبيرة من المخلفات التي تنتج عن أنشطته، والتي يتم القائها في أقرب مكان دون مراعاة تعليمات النظافة، وأيضاً تصاعد الأبخرة والغازات الناتجة من عملية التصنيع بدون المعالجة الصحية لها؛ مما يؤثر على البيئة سلباً ويكلف الدولة تكلفة كبيرة لمعالجة هذه الآثار.

٨. الأثر على التعليم:

يعمل الاقتصاد الخفي على توفير فرص عمل للعاطلين أكثر من القطاع الرسمي؛ مما شجع الكثير من الطلاب على ترك التعليم؛ وخاصة للفئات ذوى الدخول الضعيفة؛ مما يساعد على زيادة الفقر، حيث أن الحرمان من التعليم يضيع عليهم فرصة أفضل للعمل في القطاع الرسمي وزيادة دخولهم في المستقبل. (صفوت عبدالسلام ،٢٠٠٢)

ثانياً: الآثار الإيجابية للاقتصاد الخفي:

على الرغم من أن كل الدراسات تقريباً تركز على الآثار السلبية للاقتصاد الخفي؛ إلا أن هناك مجموعة من الآثار الإيجابية له، والتي يلزم وضعها في الاعتبار؛ حيث يمكن الإستفادة منها فى حالة دمج الاقتصاد الخفي فى الاقتصاد الرسمي، ومنها:

(أ) إتاحة فرص للحصول على دخل ومساعدة محدودي الدخل.

(ب) يقلل من معدلات البطالة، حيث يعمل على توظيف أكثر من (٧٠%) من إجمالي العاملين.

(ج) تقديم سلع وخدمات للطبقات المتوسطة، وما دونها بأسعار منخفضة تلبى احتياجاتهم؛ مما يساهم فى تخفيض الأعباء الاجتماعية.

(د) الإنفاق المباشر للمكاسب المتولدة عنه فى الاقتصاد الرسمي؛ مما يؤثر على زيادة النمو الاقتصادي. (حربى عبد الكريم، ٢٠٢١)

(هـ) يؤدى إلى تخفيض الواردات من الخارج؛ ومن ثم يعمل على خفض العجز فى ميزان المدفوعات لأن فئة العاملين به تطبق مبدأ الإكتفاء الذاتي مثل: الفلاح الذى يزرع ويأكل مما زرع ويبيع منه أيضاً دون التسجيل في دفاتر محاسبية.

طرق تقدير حجم الاقتصاد الخفي:

طبقاً لما سبق عرضه فقد عرفنا أن اقتصاد الخفي يتم بعيداً عن الرقابة الحكومية، ولا يتم تسجيل أنشطته في الدفاتر المحاسبية، والحسابات القومية للدولة؛ لذلك نجد صعوبة في تقدير حجمه، ولقد توصلت الدراسات إلى وجود طريقتين رئيسيتين هما:

- **الطريقة الأولى: تقدير المباشر:**

وتركز على تقدير حجم التشغيل، وحساب مجموع الدخول التقريبية لعينات عشوائية تعمل في هذا القطاع؛ ثم يتم تجميع بيانات عنهم (عددهم – دخلهم – إنفاقهم)، وتعميم هذه النتائج على مستوى الاقتصاد الكلى للوصول إلى تقدير لقيمة الناتج الاقتصاد الخفي؛ إلا أن هذه الطريقة مكلفة، وتعتمد فى الدول المتقدمة كالولايات المتحدة.

- **الطريقة الثانية: الاعتماد على الاحصاءات السكانية وقوة العمل:**

وفيها يتم حساب قوة العمل الإجمالية؛ ثم يتم طرح قوة العمل في الاقتصاد الرسمي منها، وبعد ذلك يتم ضرب عدد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي في إنتاجية العامل الواحد للوصول إلى قيمة تقديرية لقيمة الناتج في هذا الاقتصاد. إلا أن هذه الطريقة تتطلب معرفة دقيقة بتقدير إنتاجية العامل فى الاقتصاد الخفي، وهو ما يصعب حسابه، وتستخدم هذه الطريقة فى الاتحاد الاولى، ومصر، وهكذا نلاحظ أن الاقتصاد الخفي ظاهرة عالمية، حيث يتلازم مع الاقتصاد الرسمي فى كل دول العالم؛ ولكنه بنسب متفاوتة فيوجد في الدول النامية بنسبة كبيرة بالمقارنة بالدول المتقدمة، حيث تشير بيانات منظمة العمل الدولية إلى أن حوالى (٦٠%) من قوة العمل فى العالم يعملون في الاقتصاد الخفي، كما أظهرت دراسات مسحية أجراها صندوق النقد الدولي على (١٥٨) دولة من الدول الأعضاء خلال فترة (١٩٩١-٢٠١٥) أن متوسط حجم الاقتصاد الخفي في هذه الدول يعد بنحو (٣٥.٥%) من الناتج المحلى الإجمالي في الاقتصاد الرسمي لها، وتتفاوت هذه النسبة من إقليم إلى آخر على النحو التالي:

الإقليم	حجم الاقتصاد الخفي من الناتج المحلى الإجمالي
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)	٢٠% هي الأقل
دول أفريقية جنوب الصحراء	٤٠%
دول أمريكا الاتينية	هى الأعلى
دول مجلس التعاون الخليجى	٢٧%
مصر	٣٤.٣%
لبنان	٣١.٦%
الجزائر	٣٠.٩%
المغرب	٣٤.١%

وبالنسبة لحجم الاقتصاد الخفي في مصر فقد تباينت تقديرات الخبراء؛ إلا أن الدراسة التى أعدتها لجنة الضرائب بإتحاد الصناعات المصرية فى نهاية عام (٢٠١٨) قدرت حجمه بنسبة (٦٠%) من حجم الناتج المحلى الإجمالي فى الاقتصاد الرسمي، ويشكل الاقتصاد الخفى جزء

هام فى الاقتصاد المصري؛ حيث يسهم فى الناتج المحلى الإجمالي بنسبة (٤٠%) (حوالى ٢.٦ تريليون جنيه) لعام (٢٠٢٠-٢٠٢١) أيضاً يبلغ استيعاب هذا القطاع نحو ٥٠% من قوة العمل التي تقدر بنحو (٢٩.٣) مليون فرد، ويبلغ عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من أربعة أمثال عددها في الاقتصاد الرسمي .

- **آليات التعامل مع الاقتصاد الخفي:**

فى بداية الستينات من القرن الماضي كان الاعتماد السائد هو وجود اقتصادين كل منهما يعمل وفقاً لقواعد وقوانين مختلفة عن الآخر، وبشكل منفرد، ولا توجد بينها علاقة واتسم الاقتصاد الخفي بأن له دور هامشي، ولا يظهر إلا فى وقت الأزمات الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، ولكن مع تطور الفكر الاقتصادي أصبحت هناك علاقة بين الاقتصاد الرسمي، والاقتصاد الخفي، وهى علاقة تكاملية مؤثرة؛ لذلك توصلت دول العالم إلى آليتين لكيفية التعامل مع الاقتصاد الخفي، من خلال تلك العلاقة التكاملية بين الاقتصادين، وتتمثل الآلية الأولى في دمج الاقتصاد الخفي مع الاقتصاد الرسمي بشكل جزئي أو كلى، أما الآلية الثانية تتمثل في تحقيق التكامل لسياساته الاقتصادية مع الاقتصاد الرسمي.

وصارت هذه القضية من أهم القضايا التي شغلت دول العالم خاصة النامية منها، حيث ينتشر بها الاقتصاد الخفي بنسبة أكبر منها فى الدولة المتقدمة؛ لذلك تكون آلية الدمج بين الاقتصادين هى المثلى للتعامل مع انتشار الاقتصاد الخفي في تلك الدول النامية، ويكون الدمج تدريجي بشكل جزئي أو كلى. أما في حالة الدول المتقدمة حيث تكون أنشطة الاقتصاد الخفي بشكل محدود وفى إطار طبيعي تكون الآلية الأنسب هى تحقيق التكامل بينهما؛ بحيث يتحقق الإستقرار المالي والنقدي فى الدولة. (مركز المعلومات واتخاذ القرار، ٢٠٢١)

وفى هذا الإطار نفذت مصر عدة سياسات لتطبيق آلية دمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي وأصبحت من أهم محاور برنامج الإصلاح الهيكلي في مصر، والذى تم إطلاقه في إبريل ٢٠٢١م ولمدة ثلاث سنوات، والذى يستهدف إصلاح التشوهات الهيكلية، وزيادة معدلات النمو ذات التوجه التصديرى، وخفض معدلات التضخم، واحتواء الدين العام، ودعم احتياجات النقد الأجنبي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتواجه استراتيجية دمج الاقتصاد الخفي في مصر داخل المنظومة الرسمية صعوبات عديدة؛ ولكن لابد من العمل على مواجهتها بقوة ومن خطوات هذه الاستراتيجية ما يلى:

هناك وجهة نظر تقول الاقتصاد الخفي وجد ليبقى لذلك ينبغي على الحكومات وضع أنظمة للسيطرة عليه من مزجه ودمجه فى الاقتصاد الرسمي على النحو التالي:

- تكوين قاعدة بيانات شاملة، ودقيقة لكافة الأنشطة الإنتاجية الموازية، وحصرها ليتم التعامل معها بالشكل المناسب، مع منح المستهلك النهائي حوافز لتشجيعه على مطالبة البائعين بالحصول على فواتير ضريبية عند شرائهم للسلع والخدمات، وتجهيز بنية خاصة لمعرفة حجم وتشابكات هذا القطاع مع الاقتصاد الرسمي.
- يقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمهمة تصميم برنامج لتحسين إحصاءات متكاملة عن الاقتصاد الخفي فى مصر، وتدعيم المبادرات التي تهتم بجمع وتدقيق مزيد من المعلومات والبيانات مثل: مبادرة البنك المركزي الخاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وأيضاً منظومة التمويل العقاري للفئات المحدودة الدخل.
- أيضاً من أهم الخطوات لدمج الاقتصاد غير الرسمي هو تدعيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، من خلال وجود حزمة كبيرة من الحوافز لتشجيع العاملين بهذا القطاع على الدخول في القطاع الرسمي للدولة؛ من ثم نجد أن قانون المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر رقم (١٥٢) لسنة ٢٠٢٠ ، ولائحته التنفيذية يعتبر خطوة جادة نحو ضبط النظام الضريبي، ودمج الاقتصاد الخفي، حيث تضمن كل التفاصيل المتعلقة بالتراخيص والقواعد والشروط المطلوبة للوصول للتمويل الميسر، وتحديد الحوافز الضريبية والغير ضريبية فقد تم التجاوز عن الضريبة المستحقة عن السنوات التي تسبق سن هذا القانون بشرط تقديم ترخيص مؤقت من أصحاب هذه المشروعات أو التسجيل لدى مصلحة الضرائب.
- زيادة مساحة الشمول المالي، والتي تستهدف تشجيع المصريين للتعامل، والإستفادة من الخدمات المصرفية وغير المصرفية، أيضاً تخفيض تكلفة تسجيل الأصول العقارية التي تمكن البنوك من اتخاذها كضمان لتحويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

(فخرى الفقى ،٢٠٢١)

- تحاول مصر تطبيق أهداف التنمية المستدامة٢٠٢٣م؛ وبالتالي يتحقق الاستقرار الاقتصادي من خلال دمج الاقتصاد الخفي، ومحاولة خفض المعاملات غير الرسمية.

- **الجانب التطبيقي للبحث:**

قامت الباحثة بعرض تحليلي لبيانات البحث الميداني، بإستخدام الأدوات والأساليب الإحصائية، بهدف الوصول إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بمتغيرات البحث والعلاقات فيما بينها، حيث معرفة أثر إندماج الاقتصاد الخفي على الاستقرار الاقتصادي، وذلك كما يلي:

- **أداة جمع البيانات:**

فى ضوء أهداف وفرضيات البحث، قامت الباحثة بتصميم قائمة استقصاء، وقد تمثل هدفها الرئيسى فى جمع البيانات من أفراد العينة.

- **تصميم أداة جمع البيانات:**

وقد تضمنت مرحلة تصميم وإعداد قائمة الاستقصاء الحصول على بعض الأفكار والمتغيرات من واقع استقراء الدراسات السابقة مع مراعاة تطوير بعض العوامل والملامح الأساسية لتتناسب مع أهداف وفرضيات البحث، وتمت صياغة أداة البحث فى صورته النهائية والتي تكونت من (٣٠) عبارة شكلت فى مجملها مجموعة من المقاييس التى يفترض توافرها، وتتطلب الإجابة على عبارات الاستقصاء الاختيار بين خمسة بدائل لتلائم استخدام مقياس (ليكرت) ذى الدرجات الخمس (Five Point Likert Scale) بحيث إن الاستجابات "موافق تماماً، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق تماماً" أعطيت الأوزان التالية على الترتيب (٥،٤،٣،٢،١)، ويبين جدول رقم (١) محاور قائمة الاستقصاء وتوزيع العبارات الواردة بها.

جدول رقم (١)

محاور قائمة الاستقصاء

رقم المحور	عنوان المحور	العبارات
•	المحور الأول: الاقتصاد الخفي	١٥ عبارة
•	المحور الثاني: الإستقرار الاقتصادي	١٥ عبارة

المصدر: قائمة الإستقصاء.

- **طرق جمع البيانات:**

تم الاعتماد فى هذه المرحلة على أسلوب المقابلات الشخصية فى استيفاء استمارات الاستقصاء.

جدول رقم (٢)

إعداد استمارات قائمة الاستقصاء

عدد استمارات الاستقصاء التى تم توزيعها.	**٤٠٠**
عدد استمارات الاستقصاء التى تم جمعها.	**٣٩٢ بنسبة استجابة ٩٨%**
عدد استمارات الاستقصاء غير المرتدة.	**٨**
عدد استمارات الاستقصاء غير المستوفاة.	**١٠**
عدد استمارات الاستقصاء المكتملة.	**٣٨٢ = حجم العينة**

المصدر: تفريغ الاستمارات.

يتضح من الجدول رقم (٢) أن الباحثة اعتمدت على أسلوب العينة العشوائية الطبقية، بدلاً من الحصر الشامل؛ وذلك نظراً لكبر حجم مجتمع البحث؛ وبالتالي بلغت عينة البحث، وعدد الاستمارات التى تم توزيعها على المبحوثين هو (٤٠٠) استمارة، وأن عدد استمارات الاستقصاء المرتدة هو (٣٩٢) استمارة، مع استبعاد (١٠) استمارة منها لعدم صلاحيتها للمعالجة الإحصائية، وبذلك يصبح عدد الاستمارات التى أخضعت للمعالجة الإحصائية هو (٣٨٢) استمارة.

وقد تناولت الباحثة في هذه الجزئية الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل الإحصائي للبيانات، واختبارات الفرضيات، وذلك كما يلي:

- **الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:**

قامت الباحث بإستخدام البرنامج الإحصائي الجاهز *SPSS* لتحليل البيانات، وهو الأسلوب المناسب لمثل هذه النوعية من الدراسات، وتم الإستعانة بالعديد من الأساليب الإحصائية، من أهمها:

- **اختبار الثبات والصدق: تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ *Cronbach's Alpha Scale*، ومعامل الصدق، وذلك لتحديد معامل ثبات وصدق أداة الدراسة.**
- **أدوات التحليل الإحصائي الوصفي: مثل: التكرارات *Frequencies* ، والنسب المئوية *Percentages* ، والأوساط الحسابية *Means* ، والإنحراف المعياري *Standard Deviation* ، كأساليب إحصائية وصفية، تساعد في عرض البيانات في صورة أكثر تقدماً.**
- **معامل الارتباط البسيط *Simple Linear Correlation Coefficient*، ومعامل التحديد *Coefficient of Determination*، وذلك لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.**
- **معامل الانحدار الخطي البسيط *Simple Linear Regression* ، وذلك لمعرفة قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.**

وقد قامت الباحثة بعد تحليل البيانات بالأساليب الإحصائية، بتفسيرها واستخلاص النتائج والدلالات منها بأسلوب منطقي، حيث أن الأسلوب الإحصائي يعد وسيلة لمساعدة الباحثة في التحليل والاستنتاج.

- **اختبار صدق وثبات قائمة الاستقصاء:**

(أ) صدق الاستقصاء:

قامت الباحثة بفحص قائمة الاستقصاء، والتأكد من ضوح صياغتها اللغوية للوصول إلى مستوى عال من تعميم نتائجها، قبل توزيعها على عينة البحث للتأكد من صدقها، ومعرفة مدى صلاحيتها كأداة قياس قبل استخدامها فى البحث.

(ب) ثبات الاستقصاء:

من خلال الدراسات السابقة التي استخدمت، واستخدام الباحثة طريقة حساب الثبات وهى طريقة ألفا كرونباخ، وذلك لإيجاد معامل ثبات قائمة الاستقصاء لتقييم اعتمادية مجموعة

العبارات التى تقيس متغيرات البحث، حيث حصل على قيمة معامل ألفا للاستقصاء ككل ويوضح الجدول رقم (٣) ذلك:

جدول رقم (٣)

نتائج معاملات الثبات لمحاور الاستقصاء

البيان	عدد العبارات	معاملات الثبات
ألفا كرونباخ	٣٠	٠,٩٧٥

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وفقاً للتحليل الإحصائى.

ويتضح من الجدول السابق صلاحية الاستقصاء للإستخدام، كما أشارت النتائج إلى تمتع الاستقصاء بثبات مرتفع، حيث أن معامل الثبات الناتج وصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية ٠,٥٠%.

وطبقاً لجدول رقم (٤) بلغت قيمة ثبات المقياس لإجمالي المتغير المستقل "الاقتصاد الخفي" ٠.٧٤٧ بمعامل صدق ذاتي ٠.٨٦٤ الأمر الذي يدل على ثبات اتجاهات المبحوثين وآرائهم بدرجة مرتفعة. ويتسم الثبات للمحور الثاني "الإستقرار الاقتصادي" فحققت درجة ثبات ٠.٨٥٤ ومعامل صدق ٠.٨٩١. ويتسم الثبات لهذه لاستمارة الاستقصاء بالإرتفاع، وكذلك درجة صدق مرتفعة.

جدول رقم (٤)

معاملات ثبات وصدق عبارات محاور الإستقصاء

المحاور	عدد العبارات	Cronbach's Alphaالثبات	الصدق
المحور الأول: الاقتصاد الخفي	١٥	٠.٧٤٧	٠.٨٦٤
المحور الثاني: الإستقرار الاقتصادي	١٥	٠.٨٥٤	٠.٨٩١

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وفقاً للتحليل الإحصائى.

ويتضح من الجدول السابق صلاحية الاستقصاء للإستخدام، كما أشارت النتائج إلى تمتع الاستقصاء بثبات مرتفع، حيث أن معامل الثبات الناتج وصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية ٠,٥٠%.

- تحليل البيانات (المقاييس الإحصائية الوصفية لمحاور قائمة الاستقصاء):

تم إستخدام مقياس ليكرت للإجابة على بنود قائمة الاستقصاء بإعتبارها أكثر المقاييس شيوعاً فى البحوث الإجتماعية والأنسب لأسئلة الإختيار من متعدد، وقد تدرجت الإجابة على عبارات المقياس من خلال تدرج خماسى كما ذكر سلفاً، كما تم إستخدام مقياس المتوسط الحسابي والإنحراف المعيارى، ويوضح الجدول رقم (٥) قيم المتوسطات والإنحراف المعيارى لكل من عبارات المحور الأول: الاقتصاد الخفي، و المحور الثاني: الإستقرار الاقتصادي.

كما يتضح من هذا الجدول أن الانحراف المعيارى للمحورين يتراوح ما بين (٠,٦٥٧- ٠,٧٠٦) وهذا يدل على عدم وجود اختلاف كبير بين القيم وبين المتوسط أى توجد قيم شاذة قليلة، وكذلك كانت قيم المتوسطات للمحورين تتراوح بين (٣,٨١٠٢ – ٣,٨٩٤١) .

جدول رقم (٥)

متوسطات الأبعاد والانحراف المعيارى لكل محور

المحاور وأبعادها	العدد	المتوسط	الانحراف المعيارى	النتيجة*
المحور الأول: الاقتصاد الخفي	٣٨٢	٣,٨٩٤١	٠,٧٠٦	موافق
المحور الثاني: الإستقرار الاقتصادي	٣٨٢	٣,٨١٠٢	٠,٦٥٧	موافق

* من مقياس ليكارت. الجدول من إعداد الباحثة بإستخدام برنامج Spss

- توصيف خصائص عينة البحث:

قامت الباحثة بوصف كل خاصية من الخصائص الديموجرافية لعينة البحث، ويوضح الجدول التالي خصائص عينة البحث:

جدول رقم (٦)

خصائص عينة البحث

المتغيرات الديموجرافية		التكرار	النسبة
النوع	ذكور	٢٧٨	%٧٢,٧
	إناث	١٠٤	%٢٧,٣
الفئة العمرية	أقل من ٣٥ سنة	٩٥	%٢٤,٨
	من ٣٥ سنة إلى أقل من ٤٥ سنة	٨١	%٢١,٢
	من ٤٥ سنة إلى أقل من ٥٥ سنة	١٣٦	%٣٥,٦
	٥٥ سنة فأكثر	٧٠	%١٨,٤
المؤهل العلمي	مؤهل متوسط	٣٥	%٩,٢
	ليسانس	٩٤	%٢٤,٦
	بكالوريوس	١٣٥	%٣٥.٣
	ماجستير	٧٦	%١٩.٩
	دكتوراه	٤٢	%١١
الإجمالي		٣٨٢	%١٠٠

المصدر: القسم الأول من قائمة استقصاء البحث الميداني.

ويتضح من الجدول السابق رقم (٦) ما يلي:

- **أن نسبة عالية من مفردات العينة من الذكور، وقد بلغ عددهم (٢٧٨) مفـردة وبنسـبة مقدارها (٧٢.٧%). في حين بلغ عدد الإناث (١٠٤) مفردة، وبنسبة (٢٧,٣%).**

- يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة هم من الفئة العمرية (من ٤٥ سنة إلى أقل من ٥٥ سنة)، حيث بلغ عددهم (١٣٦) مفردة وبنسبة (٣٥,٨%)، تليها الفئة العمرية (أقل من ٣٥ سنة) حيث بلغ عددهم (٩٥) مفردة، وبنسبة (٢٤,٨%)، وكانت الفئة العمرية (من ٣٥ سنة إلى أقل من ٤٥ سنة) هي الفئة التالية في الترتيب حيث بلغ عدد أفرادها (٨١) مفردة، وبنسبة مقدارها (٢١,٢%)، وكانت الفئة العمرية (٥٥ سنة فأكثر) أقل فئات العينة حيث بلغ عدده (٧٠) مفردة وبنسبة (١٨.٤%).
- تم توزيع مفردات عينة الدراسة حسب مستوى التعليم إلى خمسة فئات، ويلاحظ أن معظم مفردات العينة هم من الحاصلين على بكالويوس، حيث بلغ عددهم (١٣٦) مفردة وبنسبة مئوية مقدارها (٣٥,٣%)، يليها بعد ذلك مفردات العينة من الحاصلين على الليسانس، حيث بلغ عددهم (٩٤) مفردة وبنسبة مئوية (٢٤.٦%)، يليها بعد ذلك مفردات العينة من الحاصلين على الماجستير، حيث بلغ عددهم (٧٦) مفردة، وبنسبة مئوية (١٩.٩%)، ثم يليها من الحاصلين على درجة الدكتوراه، حيث بلغ عددهم (٤٢) مفردة وبنسبة مئوية (١١%)، وأخيراً الحاصلين على مؤهل متوسط ويبلغ عددهم (٣٥) مفردة، وبنسبة مئوية (٩.٢%).

تخلص الباحثة من توصيف خصائص عينة البحث، إلى تمثيل عينة البحث لكافة الفئات المحددة، وأن نسبة كبيرة من مفردات عينة البحث تتراوح أعمارهم من ٤٥ سنة إلى أقل من ٥٥ سنة، وغالبيتهم من الذكور، وأن مستواهم التعليمي من الحاصلين على البكالوريوس.

ويتضح مما سبق أن الخصائص الديموجرافية لعينة البحث متماشية مع المنطق، ومع التوزيع الطبيعي، ومتناسبة مع خصائص مجتمع البحث، مما يجعل العينة ممثلة لمجتمع البحث.

- **تحليل نتائج الدراسة التطبيقية:**

حيث يتم من خلال هذا الجزء تحليل نتائج الدراسة التطبيقية والتي تم التوصل إليها من خلال معالجة البيانات التي تم جمعها من خلال حزمة البرامج الإحصائية SPSS، وذلك بعد تحديد حجم العينة المستخدمة وتجميع البيانات.

وفي هذا الجزء من البحث يتم معالجة استمارة الإستقصاء بطريقة تفصيلية، وذلك بتوضيح آراء مفردات عينة البحث لجميع محاور البحث، وذلك على النحو التالي:

- **الدراسة الوصفية:**

حيث تم توضيح آراء مفردات عينة البحث من خلال العبارات من حيث التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، وكذلك درجة الموافقة لتحديد مدي موافقة المستقصي منهم على عبارات الإستقصاء.

- **الدراسة التحليلية:**

تمت المعالجة الإحصائية لإستجابات عينة البحث للتحقق من صحة فرضيات البحث وهي:

- **الفرض الأول:**

" زيادة حجم الاقتصاد الخفي ينتج عنه عدم يقين بالمؤشرات الحقيقة للمتغيرات الاقتصادية؛ مما يؤثر بالسلب على الاستقرار الاقتصادي "

- **الفرض الثاني:**

" زيادة حجم الاقتصاد الخفي يؤثر على الاستقرار الاقتصادى بشكل سلبي؛ حيث يؤدي إلى زيادة معدل التضخم، والبطالة، لأنه لا يدخل في الحسابات القومية الرسمية "

- **الفرض الثالث:**

" محاولة دمج الاقتصاد الخفي داخل الاقتصاد الرسمي؛ يؤدي إلى إنخفاض معدلات البطالة والتضخم "

- **الإحصاءات الوصفية لعبارات ومحاور الدراسة:**

قامت الباحثة بحساب النسب المئوية لكل من إجابات المستجيبين منهم، وذلك لجميع عبارات المحور وكذلك إجمالي المحور والتي تقيس المؤشر العام له، وذلك لكل محاور الإستقصاء. كما تم قياس كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة ومعامل الاختلاف لكل عبارة وكانت النتائج كما في الجداول التالية:

جدول رقم (٧)

يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف ودرجة الموافقة لكل عبارة من عبارات المحور الأول " الاقتصاد الخفي "

المحور الأول " الاقتصاد الخفي "	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	درجة الموافقة
يمثل الاقتصاد الخفي جميع الأنشطة الاقتصادية التي تتم خارج نطاق الاقتصاد النظامي أو الرسمي.	3.9	.894	23.1%	77.5%
تعتبر أنشطة الاقتصاد الخفي غير خاضعة للضرائب أو المراقبة من قبل الحكومة.	4.4	.593	13.4%	88.4%
لا تدخل أنشطة الاقتصاد الخفي ضمن إجمالي الناتج القومي للدولة.	4.7	.533	11.3%	94.7%
تزايد حجم الاقتصاد الخفي، يؤدي إلى زيادة معدل التضخم.	4.0	.710	17.6%	80.5%
تزايد حجم الاقتصاد الخفي، يؤدي إلى زيادة حجم البطالة.	4.1	.743	17.9%	83.0%
تعتبر أنشطة الاقتصاد الخفي غير مشروعة، ومخالفة للنظام العام بالدولة، وتمثل جريمة يعاقب عليها القانون.	4.3	.835	19.4%	82.2%
لا يلتزم الاقتصاد الخفي بالتشريعات والقوانين الصادرة عن الدولة لممارسة الأنشطة الاقتصادية كالترخيص، ولا يخضع لقوانين العمل والضمان الاجتماعي.	4.31	0.73	16.9%	86.1%
تتسم الأنشطة الاقتصادية للاقتصاد الخفي بالسرية لتكون بعيدة عن الرقابة، وكذلك التهرب من كافة الإلتزامات المستحقة على هذه الأنشطة الاقتصادية.	4.25	0.78	18.3%	85.0%

تعد ظاهرة غسيل الأموال ضمن الاقتصاد الخفي، والتي تمثل خطر علي الاستقرار الاقتصادي، حيث أنها ترتبط بنشاط غير مشروع، وعمليات مشبوهة يتحقق منها دخول طائلة تتم بعيداً عن أجهزة الدولة.	4.27	0.79	18.4%	85.3%
إرتفاع معدلات الضرائب على الأفراد تمثل دافع أساسي للإتجاه نحو أنشطة الاقتصاد الخفي.	4.29	0.72	16.9%	85.7%
تعد برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي من أهم أسباب ظهور الاقتصاد الخفي.	4.30	0.74	17.3%	85.9%
يكمن دور المشروعات متناهية الصغيرة فى نمو الاقتصاد الخفي لاعتماد معاملاتها على السيولة النقدية.	4.36	0.78	15.7%	85.4%
يظهر تأثير الاقتصاد الخفي على السياسة النقدية من خلال حركات الإحتياطات النقدية، والأرصدة السائلة فى البنوك.	4.33	0.67	15.6%	86.6%
عدم العدالة بين معدلي العائد الناتجين من كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي يؤثر على مستوى الكفاءة فى تخصيص الموارد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.	4.22	0.86	20.4%	84.5%
يعمل الاقتصاد الخفي على توفير فرص عمل للعاطلين أكثر من القطاع الرسمي؛ مما يشجع الكثير من الطلاب على ترك التعليم.	4.16	0.90	21.7%	83.1%
الإجمالي	4.3	.414	9.6%	86.7%

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل الاحصائى.

يوضح جدول رقم (٧) عبارات المحور الأول " الاقتصاد الخفي "، وقد أدلى المستقصي منهم الإجابات بدرجة متفاوتة وتجاوز معامل الاختلاف أكثر من ٢٠% وهذا دلالة لتشتت الإجابات عن للحد المسموح (٢٠%) وحقق إجمالي المحور معامل اختلاف حوالي ٩.٦%. وجاءت إجابات المستقصي منهم لإجمالي هذا المحور درجة موافقة ٨٦.٧% وهي درجة موافقة مرتفعة، وحققت العبارة " لا تدخل أنشطة الاقتصاد الخفي ضمن إجمالي الناتج القومي للدولة " أعلي درجة موافقة وصلت إلي ٩٤.٧% ٠ وجاءت عبارة " يمثل الاقتصاد الخفي جميع الأنشطة الاقتصادية التي تتم خارج نطاق الاقتصاد النظامي أو الرسمي " بدرجة موافقة ٠٧٧.٥%

جدول رقم (٨)

يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف ودرجة الموافقة لكل عبارة من

عبارات المحور الثاني " الإستقرار الاقتصادي "

المحور الثاني: الإستقرار الاقتصادي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	درجة الموافقة
يمكن دمج الاقتصاد الخفي مع الاقتصاد الرسمي بشكل جزئي أو كلى.	4.18	0.87	20.8%	83.5%
محاولة دمج الاقتصاد الخفي داخل الاقتصاد الرسمي، يؤدي إلى إنخفاض معدلات البطالة والتضخم.	4.35	0.69	15.8%	87.0%
تحقق عملية الدمج إلي تكامل السياسات الاقتصادية للاقتصاد الخفي مع الاقتصاد الرسمي.	4.78	0.68	16.7%	86.7%
يعتبر تطبيق آلية دمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي من أهم محاور برنامج الإصلاح الهيكلي في مصر.	4.31	0.71	16.4%	86.3%
يعتبر دمج الاقتصاد الخفي تدعيم للمشروعات	4.24	0.79	18.6%	84.8%

الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، من خلال وجود حزمة كبيرة من الحوافز لتشجيع العاملين بهذا القطاع على الدخول في القطـــاع الرســـمي للدولة.				
زيادة مساحة الشمول المالي، وتشجيع المصريين على التعامل، والإستفادة من الخدمات المصرفية، يحد من ظاهرة الاقتصاد الخفي.	4.32	0.67	15.6%	86.3%
تخفيض تكلفة تسجيل الأصول العقارية التي تمكن البنوك من اتخاذها كضمان لتحويل المشـــروعات الصغيرة والمتوسطة ودخولها ضـــمن الاقتصـــاد الرسمي للدولة.	4.35	0.68	15.7%	86.9%
من ضمن أهداف "رؤية مصر ٢٠٣٠م" للتنميـــة المستدامة، تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال دمج الاقتصاد الخفي، ومحاولة خفض المعاملات غير الرسمية.	4.27	0.74	17.4%	85.5%
تخفيف الإجراءات، والتعقيدات الإدارية، والبيروقراطية، والفساد الإداري، تؤدي إلي عدم إنتشار الاقتصاد الخفي.	4.30	0.72	17.3%	85.2%
تعمل الحكومة على تقديم المساعدات والقـــروض للقطاع غير الرسمي، للتواجد من خـــلال كيـــان رسمي.	4.32	0.61	14.2%	86.1%
توجد مرونة في التعامل مع هذا القطـــاع غيـــر الرسمي من قبل الجهات الإدارية، والرقابية مثل الصحة والتأمينات والضرائب وغيرها.	4.29	0.75	17.6%	85.8%

توجد حملات توعية مكثفة؛ وذلك لنشر الوعى بين صغار المستثمرين في القطاع غير الرسمي؛ للتعريف بمزايا الإندماج في القطاع الرسمي.	4.25	0.79	18.6%	84.9%
توفر الحكومة مناخ الأعمال الملائم لجذب العمالة في الاقتصاد الخفي للعمل تحت مظلة الاقتصاد الرسمي.	4.25	0.74	17.4%	85.0%
قيام المحليات بالدور الرقابي على العمالة العشوائية، والباعة المتجولين، وتوفير أماكن مخفضة لهم، وبأسعار منخفضة.	4.27	0.71	16.7%	85.5%
توفر الحكومة الحصول على مصادر التمويل اللازمة، والوصول إلى الأسواق حتى تستطيع العمالة والشركات غير الرسمية أن تكون منتجة؛ وبالتالي إنتقالها إلى الاقتصاد الرسمي.	4.24	0.73	17.0%	85.9%
الإجمالي	4.27	0.64	14.9%	85.4%

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل الاحصائى.

يوضح جدول رقم (٨) عبارات المحور الثاني " الإستقرار الاقتصادي "، وقد أدلى المستقصي منهم الإجابات بدرجة متفاوتة وتجاوز معامل الاختلاف أكثر من (١٥%) وهذا دلالة لتشتت الإجابات عن للحد المسموح (١٥%) وحقق إجمالي المحور معامل اختلاف حوالي (١٤.٩%). وجاءت إجابات المستقصي منهم لإجمالي هذا البعد درجة موافقة (٨٥.٤%) وهي درجة موافقة مرتفعة، وحققت العبارة "محاولة دمج الاقتصاد الخفي داخل الاقتصاد الرسمي، يؤدي إلى إنخفاض معدلات البطالة والتضخم " أعلي درجة موافقة وصلت إلي (٨٧.٠%). وجاءت عبارة

" يمكن دمج الاقتصاد الخفي مع الاقتصاد الرسمي بشكل جزئي أو كلى" بدرجة موافقة (٨٣.٥%).

- **نتائج اختبارات الفروض:**

أسفر البحث واختبارات الفرضيات الخاصة به (وذلك بإستخدام اختبار تحليل الانحدار بهدف قياس العلاقة بين متغيرات البحث، عند مستوى دلالة معنوية Sig =∝ 5%) عن النتائج التالية:

- **<u>الفرض الأول</u>:**

قامت الباحثة في هذا الجزء من البحث بعرض نتائج البحث الميداني، الخاصة بعلاقة "الاقتصاد الخفي وأثر دمجه على الإستقرار الاقتصادي"، وذلك لاختبار مدى صحة الفرض الأول من البحث، ومؤداه: " زيادة حجم الاقتصاد الخفي ينتج عنه عدم يقين بالمؤشرات الحقيقة للمتغيرات الاقتصادية؛ مما يؤثر بالسلب على الاستقرار الاقتصادي ".

وقد تم طرح عدد من العبارات الممثلة للمتغير المستقل "الاقتصاد الخفي" والمتغير التابع "الإستقرار الاقتصادي"، وذلك لأخذ آراء مفردات العينة وتحليل هذه الآراء، وقامت الباحثة بدراسة هذه العلاقة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٩)

يوضح العلاقة بين المتغير المستقل " الاقتصاد الخفي " و المتغير التابع " الاستقرار الاقتصادي "

المتغير المستقل	المتغير التابع	β	الخطأ العشوائي	القيمة الإحصائية T	مستوي المعنوية	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	القيمة الإحصائية F
الاقتصاد الخفي	الاستقرار الاقتصادي	0.022	0.061	- 0.361	0.01	- 0.402	0.455	79.260**

<u>المصدر</u>: الجدول من إعداد الباحثة وفقاً للتحليل الإحصائى.

يتضح من جدول (٩) ما يلي:

- وجود علاقة سالبة للمتغير المستقل "الاقتصاد الخفـــي" و المتغيـــر التـــابع " الاســـتقرار الاقتصادي"، حيث بلغ معامل الارتباط (0.402 -).
- وجود تأثير سالب ذو دلالة معنوية للمتغير المستقل " الاقتصاد الخفي" و المتغير التابع " الاستقرار الاقتصادي"، حيث بلغت قيمة (T) (0.361 -) عند مستوي معنوية 0.01
- بلغ معامل التحديد (R^2) 0.455 من التغيرات في " الاستقرار الاقتصادي " ناتج عن التغير في " الاقتصاد الخفي ".
- في ضوء ما سبق من نتائج، نتوصل إلي قبول الفرض الأول لهذه الدراسة، ومـــؤداه:

" زيادة حجم الاقتصاد الخفي ينتج عنه عدم يقين بالمؤشرات الحقيقة للمتغيرات الاقتصادية؛ مما يؤثر بالسلب على الاستقرار الاقتصادي "

- الفرض الثاني:

قامت الباحثة في هذا الجزء من البحث بعرض نتـــائج البحـــث الميـــداني، الخاصـــة بعلاقـــة "الاقتصاد الخفي وأثر دمجه على الإستقرار الاقتصادي"، وذلك لاختبار مدى صـــحة الفـــرض الثاني من البحث، ومؤداه: " "زيادة حجم الاقتصاد الخفي يؤثر على الاستقرار الاقتصادى بشكل سلبي؛ حيث يؤدي إلى زيادة معدل التضخم، والبطالة، لأنه لا يدخل في الحســـابات القوميـــة الرسمية "

وقد تم طرح عدد من العبارات الممثلة للمتغير المستقل "الاقتصاد الخفي" والمتغير التابع "الإستقرار الاقتصادي"، وذلك لأخذ آراء مفردات العينة وتحليل هذه الآراء، وقامت الباحثة بدراسة هذه العلاقة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١٠)

يوضح العلاقة بين المتغير المستقل " الاقتصاد الخفي " و المتغير التابع " الاستقرار الاقتصادي "

المتغير المستقل	المتغير التابع	β	الخطأ العشوائي	القيمة الإحصائية T	مستوي المعنوية	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	القيمة الإحصائية F
الاقتصاد الخفي	الاستقرار الاقتصادي	0.079	0.049	- 1.616	0.01	- 0.451	0.455	79.260**

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وفقاً للتحليل الإحصائى.

يتضح من جدول (١٠) ما يلي:

- **وجود علاقة سالبة للمتغير المستقل " الاقتصاد الخفي" و المتغير التابع " الاستقرار الاقتصادي"، حيث بلغ معامل الارتباط (0.451 -).**
- **وجود تأثير سالب ذو دلالة معنوية للمتغير المستقل " الاقتصاد الخفي" و المتغير التابع "الاستقرار الاقتصادي"، حيث بلغت قيمة (T) (1.616-) عند مستوي معنوية 0.01**
- **بلغ معامل التحديد (R^2) 0.455 من التغيرات في "الاستقرار الاقتصادي" ناتج عن التغير في "الاقتصاد الخفي".**
- **في ضوء ما سبق من نتائج، نتوصل إلي قبول الفرض الثاني لهذه الدراسة، ومؤداه:**

" زيادة حجم الاقتصاد الخفي يؤثر على الاستقرار الاقتصادى بشكل سلبي؛ حيث يؤدي إلى زيادة معدل التضخم، والبطالة، لأنه لا يدخل في الحسابات القومية الرسمية "

- **الفرض الثالث:**

قامت الباحثة في هذا الجزء من البحث بعرض نتائج البحث الميداني، الخاصة بعلاقة "الاقتصاد الخفي وأثر دمجه على الإستقرار الاقتصادي"، وذلك لاختبار مدى صحة الفرض الثالث من الدراسة، ومؤداه:

" محاولة دمج الاقتصاد الخفي داخل الاقتصاد الرسمي؛ يؤدي إلى إنخفاض معدلات البطالة والتضخم ".

وقد تم طرح عدد من العبارات الممثلة للمتغير المستقل "الاقتصاد الخفي" والمتغير التابع "الإستقرار الاقتصادي"، وذلك لأخذ آراء مفردات العينة وتحليل هذه الآراء، وقامت الباحثة بدراسة هذه العلاقة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١١)

يوضح العلاقة بين المتغير المستقل " الاقتصاد الخفي " و المتغير التابع " الاستقرار الاقتصادي "

المتغير المستقل	المتغير التابع	β	الخطأ العشوائي	القيمة الإحصائية T	مستوي المعنوية	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	القيمة الإحصائية F
الاقتصاد الخفي	الإستقرار الاقتصادي	0.415	0.056	7.432	0.01	0.604	0.455	79.260**

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وفقاً للتحليل الإحصائى.

يتضح من جدول (١١) ما يلي:

- وجود علاقة معنوية مباشرة للمتغير المستقل "الاقتصاد الخفي" و المتغير التابع "الإستقرار الاقتصادي"، حيث بلغ معامل الارتباط (0.604) .
- وجود تأثير ذو دلالة معنوية للمتغير المستقل "الاقتصاد الخفي" و المتغير التابع "الإستقرار الاقتصادي"، حيث بلغت قيمة (T) (7.432) عند مستوي معنوية 0.01 .
- بلغ معامل التحديد (R^2) 0.455 من التغيرات في الإستقرار الاقتصادي ناتج عن التغير في الاقتصاد الخفي.
- في ضوء ما سبق من نتائج، نتوصل إلي قبول الفرض الثالث لهذه الدراسة، ومؤداه:

"محاولة دمج الاقتصاد الخفي داخل الاقتصاد الرسمي؛ يؤدي إلى إنخفاض معدلات البطالة والتضخم".

كما يوضح الجدول رقم (١٢) ملخصاً لنتائج اختبارات مدي صحة فروض الدراسة كما يلي:

جدول رقم (١٢)

ملخص نتائج اختبارات مدي صحة فروض الدراسة

م	الفروض	النتيجة
الفرض الأول	"زيادة حجم الاقتصاد الخفي ينتج عنه عدم يقين بالمؤشرات الحقيقة للمتغيرات الاقتصادية؛ مما يؤثر بالسلب على الاستقرار الاقتصادي"	قبول الفرض الأول
الفرض الثاني	"زيادة حجم الاقتصاد الخفي يؤثر على الاستقرار الاقتصادى بشكل سلبي؛ حيث يؤدي إلى زيادة معدل التضخم، والبطالة، لأنه لا يدخل في الحسابات القومية الرسمية".	قبول الفرض الثاني
الفرض الثالث	"محاولة دمج الاقتصاد الخفي داخل الاقتصاد الرسمي؛ يؤدي إلى إنخفاض معدلات البطالة والتضخم ".	قبول الفرض الثالث

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة.

- **الخاتمة:**

لقد قام البحث على ثلاث فرضيات رئيسية وهي: الفرضية الأولى زيادة حجم الاقتصاد الخفي ينتج عنه عدم يقين بالمؤشرات الحقيقة للمتغيرات الاقتصادية؛ مما يؤثر بالسلب على الاستقرار الاقتصادي، والفرضية الثانية زيادة حجم الاقتصاد الخفي يؤثر على الاستقرار الاقتصادى بشكل سلبي؛ حيث يؤدي إلى زيادة معدل التضخم، والبطالة، لأنه لا يدخل في الحسابات القومية الرسمية، والفرضية الثالثة محاولة دمج الاقتصاد الخفي داخل الاقتصاد الرسمي؛ يؤدي إلى إنخفاض معدلات البطالة والتضخم.

- **وقد توصل البحث إلي مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو التالي:**

أولاً: النتائج: لقد إنتهى البحث لعدة نتائج أهمها:

١. الاقتصاد الخفي هو ذلك الاقتصاد التي تتم أنشطته بعيد عن رقابة أجهزة الدولة، ولا يدخل في الحسابات القومية مما يؤثر على الناتج المحلى الإجمالي سلباً.

٢. لا تقع أنشطته تحت طائلة التمويل الضريبي مثل: ضريبة المبيعات، وضريبة القيمة المضافة؛ مما يقلل من حصيلة الإيرادات التي تستخدم في تغطية النفقات العامة فى الدولة؛ ومما يوثر على الاستثمارات؛ وبالتالي يقل النمو الاقتصادي.

٣. توجد أنشطة مشروعة في الاقتصاد الخفي مثل: الدروس الخصوصية، واقتصاد الأرصفة والمشروعات الصغيرة وغيرها، وتوجد أنشطة غير مشروعة، وتعد جريمة قانونية مثل: غسيل الأموال، والتهرب الضريبي، وتجارة المخدرات وغيرها.

٤. توجد أسباب لتفاقم ظاهرة الاقتصاد الخفي منها: إرتفاع العبء الضريبي على أصحاب هذه الظاهرة، وأيضاً الإجراءات، والتعقيدات الإدارية، والبيروقراطية، والفساد الإداري، ودور المشروعات الصغيرة والمعلومات.

٥. توجد آثار سلبية للاقتصاد الخفي تتمثل في إنخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية؛ وبالتالي يحدث عجز في الموازنة العامة على الرغم من مزاحمة هذه الأنشطة الاقتصاد الرسمي في السلع العامة للدولة، أيضاً إنخفاض مستويات التعليم، لأن معظم العاملين بهذا القطاع من الفئات المحدودة الدخل فتخرج لسوق العمل.

٦. أيضاً يؤثر الاقتصاد الخفي على المتغيرات الكلية للاقتصاد الرسمي مثل: النمو الاقتصادي ومعدلات الاستقرار الاقتصادي (معدل البطالة – معدل التضخم) فتوجد علاقة عكسية ضعيفة بين الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي، وعلاقة موجبة بينه، وبين معدلات البطالة ،وعكسية بينه وبين التضخم.

٧. توجد آثار إيجابية للاقتصاد الخفي تتمثل فى استيعاب عدد كبير من العمالة؛ مما يحسن من الظروف المعيشية للفقراء، حيث يتم تدعيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

٨. أيضاً يمثل قطاع الاقتصاد الخفي في الدول النامية حجم كبير، ويستوعب نسبة عمالة كبيرة، ولا يدفع أي أعباء مالية وهو يشكل خطورة على القطاع الرسمي؛ لذلك الحل الأفضل لعلاجه ومواجهته هو تشجيعه على الإندماج والتعامل بشكل شرعي مع القطاع الرسمي.

<u>ثانياً: التوصيات</u>: من خلال نتائج البحث نخلص إلى التوصيات الآتية:

١. قيام الحكومة بتسهيل المساعدات والقروض للقطاع غير الرسمي، وخفض التكلفة الإجراءات عليه للتواجد من خلال كيان رسمي؛ حتى يسهم هذا القطاع فى التنمية المحلية.
٢. مرونة التعامل مع هذا القطاع من قبل الجهات الإدارية، والرقابية مثل الصحة والتأمينات والضرائب وغيره،ا حتى يمكن إستيعابه وعدم ذهابه للعمل في القنوات غير الشرعية، وهرباً من تعقيد الإجراءات.
٣. ضرورة إمكانية عمل إطار رسمي منخفض في علاج مشاكل المصانع العشوائية، حتى يتم الإستفادة منها على النحو الذى يخدم الصناعة الوطنية والمستهلك.
٤. الرقابة من قبل المحليات على العمالة العشوائية، والباعة المتجولين، وتوفير أماكن مخفضة لهم، وبأسعار منخفضة، وفحص إنتاجهم من الناحية الصحيحة.
٥. ضرورة تدعيم المشروعات الصغيرة، والمتوسطة، والمتناهية الصغر؛ وذلك بزيادة نسبة الشمول المالي، والإستفادة بالخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.
٦. ضرورة عمل حملات توعية مكثفة؛ وذلك لنشر الوعى بين صغار المستثمرين في هذا القطاع؛ وذلك التعريف بمزايا الإندماج في القطاع الرسمي، وايجابيات التحول إلى الاقتصاد

الرسمي من خلال السهولة في إجـــراء التـــراخيص، والتســـهيلات البنكيـــة، واســـتخدام المعاملات المالية إلكترونياً، والمزايا التمويلية.

٧. تحسين فرص الحصول على التعليم والتمويل والوصول إلى الأسواق حتى تستطيع العمالة والشركات غير الرسمية أن تكون منتجة، بما يمكنها من الإنتقال إلى الاقتصاد الرسمي.

٨. تحسين نظم الحكومة ومناخ الأعمال حتى يمكن الاقتصاد الرسمي الإزدهار؛ وبالتالي يجذب العمالة في الاقتصاد الخفي للعمل تحت مظلة الاقتصاد الرسمي والقومي.

- **المراجع:**

أولاً : المراجع العربية:

أحمد محمد السيد وآخرون، أثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي: دراسة لحالة مصر (١٩٩٩-٢٠١٥)، (القاهرة: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٢).

أشرف إبراهيم عطية، ظاهرة الاقتصاد الخفي الآثار وآليات الموجه، المجلة القانونية، ٢٠٢٠.

أمينة رباعي، الآثار المترتبة على نمو وإتساع أنشطة الاقتصاد الخفي، جامعة الجزائر، ٢٠١٤.

إيهاب على الموسوي وآخرون، الاقتصاد الموازي، (الأردن: دار الايام للنشر والتوزيع، ٢٠١٨).

نجاه مشمس، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (١٩٨٥-٢٠١٤)، جامعة محمد خير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، الجزائر.

جيهان مصطفى، دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز على مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٢١ .

حسين عبدالمطلب، إنعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، ٢٠١١.

خالد على الزايدى، محددات الاقتصاد الخفى فى الاقتصاد الليبى، مجلة آفاق اقتصادية، ٢٠١٨.

خالد عمر حشوان، ماذا تعرف عن الاقتصاد الخفي، جريدة المال،٢٠٢٢ .

رانيا الشيخ، التضخم: أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، صندوق النقد الدولى، ٢٠٢١.

رحاب محمد سعود، اقتصاد الظل: واقع ملموس وحلول مقترحة، مجلة بنغازي العلمية، ٢٠١٣.

رمضان محمد، التشخيص السليم للاقتصاد غير الرسمي طريق إلى الدمج الناتج، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، المركز الجامعي، الجزائر، ٢٠٠٧.

سحر حافظ وآخرون، القطاع غير الرسمي في حضر مصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠١ .

صفوت عبدالسلام عوض الله، الاقتصاد السرى: دراسة فى آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٢).

عاطف زيدان، ظاهرة الاقتصاد الموازي وأثرها على التنمية الاقتصادية، (القاهرة: دار مجموعة النشر والتوزيع ،٢٠٢١).

عاطف وليم اندراوس، الاقتصاد الظلى: المفاهيم، والمكونات، الأسباب، (الأسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٥).

فاطمة الولي؛ مصطفى بن شلاط، طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر فى الجزائر، جامعة ظاهري، الجزائر، ٢٠١٧ .

فخرى الفقى، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢١.

لسلى حامد المطري، أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، السعودية، ٢٠١٤.

لطيفة أيوب وآخرون، أثر المشروعات الصغيرة على الاقتصاد الموازي، المركز الجامعي ، السعيدة، الجزائر، ٢٠٠٧.

ماجد أبو النجا، نحو رؤية جديدة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في جمهورية مصر العربية، جامعة الشعراء، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٨.

ماجد عبدالعظيم، الاقتصاد الموازي في مصر في الفترة من (٢٠١١-٢٠١٦) وآليات توظيفه في خطط التنمية، القاهرة ، ٢٠١٧.

محمد أحمد حسين، عوامل نهوض الاقتصاد المصري: (دراسة حالة الجمهورية البرازيلية للفترة من ٢٠٠٣ -٢٠١٤)، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ٢٠١٥.

محمد أحمد مطر، أثر اقتصاد الظل على التضخم وإيرادات الضرائب فى مصر خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة .

محمد زكى، التهرب الضريبي: كيفية قياسه وسبل مكافحته، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،٢٠٢١.

محمد عبدالمجيد سليمان، الاقتصاد الخفي: أسبابه إنعكاساته وطرق التغلب عليه، (الأسكندرية: دار التعليم الجامعي، ٢٠٢٢).

محمد وحيد حسن، علاء وجيه مهدى، دور الاقتصاد الخفي فى التنمية المستدامة: دراسة تحليلية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المؤتمر العلمي الرابع، الاقتصاد الخفي وإدارة الأزمات، ٢٠٢٠.

مصطفى عبدالحكيم الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، (الأسكندرية: دار الجامعة، ٢٠٠٦).

نسرين عبدالحميد نبيه، الاقتصاد الخفي، ط١، (الأسكندرية: دار وفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٨).

نسرين يحياوي، الاقتصاد الموزاى في الجزائر: الحجم، الأسباب والنتائج، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، ٢٠١٦.

وائل عبدالكريم حربى، الاقتصاد الخفي: مفهومه، أركانه وآثاره، المجلة المصرية للدراسات التجارية، ٢٠٢١ .

ثانيًا : المراجع الإنجليزية:

Baklouti,n& boujelbene , shadow economy , corruption ,and economic growth ,ah empirical analysis sage,2020.

Friedrich .schneid and Dominic h.enste ,shadow economy university of Cambridge ,2004.

Goel , R.K , saunoris, J.W . and Schneider , F., "Growth in the shadows: effect of the shadow economy on u .s. economic growth over more than a century, 2019.

Mansour, A.M.A .and zaki,lm Egyptian macroeconomic and status with reference to the shadow economy during the period :(1991-2018) , 2020.

Medina, l,& Schneider , f. shadow economics around the world what did we learn over the last 20 years?, IMF working paper , 2018.

Nguyen D.V. , duongm.t.h. Shadow economy corruption and economic growth an analysis of Brics countries the journal of Asian finance Economics and be Business, 2021.

Youssef, H. & zaki, c, from currency Depreciation to trade reform how to take Egyptian Exports to new levels?, World bank group no 1.washing ton , 2019.

Youssef. & zaki ,c.erom, currency depreciation to trade reform how to take Egyptian exports to new levels ?, world bank group no 1.washington, 2019.

https,// data world bank. Org/indicatoru NY gdp .m ktp.kd.zg? end= 2018&slocations =Eg&start = 1990.

https,// data world bank. Org /indictor /ny. Gdp.Deflkd.zg? end=2015&locations= Eg&start=1991